

مجلس الأمن

السنة الثمانون



الجلسة 9842

الثلاثاء، 21 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد عطاف..... (الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نينزيا باكستان السيد أكرم بنما السيد رويس هرنانديس جمهورية كوريا السيد هوانغ الدانمرك السيدة لاسن سلوفينيا السيد جبوغار سيراليون السيد كابا الصومال السيد فقي الصين السيد فو كونغ غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت فرنسا السيد دو ريفيير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي الولايات المتحدة الأمريكية السيدة شيا اليونان السيد سيكيريس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

مكافحة الإرهاب بقيادة أفريقية وتركيز على التنمية: تعزيز القيادة الأفريقية وتنفيذ مبادرات مكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة في 10 كانون الثاني/يناير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (S/2025/23)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

مكافحة الإرهاب بقيادة أفريقية وتركيز على التنمية: تعزيز القيادة الأفريقية وتنفيذ مبادرات مكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (S/2025/23)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعة المستوى الحاضرين في القاعة. ويدل حضورهم اليوم على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، تونس، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، رواندا، زيمبابوي، السنغال، السودان، الفلبين، قطر، كندا، كوبا، الكويت، كينيا، لاوس، مالطة، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيد سعيد جينيت، كبير المستشارين في المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا الأشخاص التالية أسماؤهم للمشاركة في الجلسة: سعادة السيدة كنزا أبي جاوارا - نعجا، المراقبة الدائمة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد دومينيك باهوريرا، نائب الممثل الخاص للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/23، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، سعادة السيدة أمينة محمد.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): لقد ظلت أفريقيا بشكل مأساوي بؤرة الإرهاب العالمي. يمثل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أهم تهديد للسلام والأمن والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية اليوم.

ولهذا السبب، أود أن أبدأ بالإشادة بالرئاسة الجزائرية لتركيز مناقشات اليوم على الترابط بين الأمن والتنمية والسياسات القائمة على حقوق الإنسان في الجهود الأفريقية لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أؤكد وأشيد بتقاني وتضحيات الدول الأعضاء في الخطوط الأمامية لجهود مكافحة الإرهاب - فالترامها بحماية المدنيين ودعم حقوق الإنسان وتعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود جزء لا يتجزأ من سعينا الجماعي لتحقيق سلام دائم.

وأود أولاً أن أعرض تقييماً لما وصلنا إليه. على الرغم من استمرار جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثل الآن ما يقرب من 59 في المائة من جميع الوفيات المرتبطة بالإرهاب على مستوى العالم. ومنطقة الساحل هي المنطلق لواحدة من أكثر الأزمات وحشية في العالم. على مدار ثلاث سنوات متتالية، ارتفعت الوفيات المرتبطة بالإرهاب إلى ما يزيد عن 6 000، لتشكّل أكثر من نصف مجموع تلك الوفيات في العالم. وفي هذه الطفرة المميتة، تتصدر بوركينا فاسو الآن دول العالم في عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب، بزيادة مذهلة بلغت 68 في المائة مع قلة الدعم الذي يساعد على عكس هذا الاتجاه. لقد امتدت المخالب الفتاكة لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية إلى الدول الساحلية في غرب أفريقيا، حيث ارتفعت الهجمات العنيفة بأكثر من 250 في المائة خلال عامين فقط.

تروي الإحصائيات قصة مروعة، لكن الهجمات الأخيرة تبرز الواقع المرعب بشكل واضح. في 8 كانون الثاني/يناير، تعرضت بنن لأكثر الهجمات دموية منذ عام 2021، بالقرب من حدودها مع بوركينا فاسو والنيجر. وأودى الهجوم، الذي تبنته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بحياة ما لا يقل عن 28 جندياً بننيا. وقبل ذلك بأيام قليلة، في 4 كانون الثاني/يناير، شن متطرفون هجوماً وحشياً على قاعدة عسكرية في سابون جيداً في دامبوا بنيجيريا، مما أسفر عن مقتل ستة جنود. إن هذه الهجمات هي تنكير قائم بأن العنف لا يزال يتصاعد بقوة مميتة. وفي الوقت نفسه، تكتسب جماعة غير معروفة قوة، هي لاكوراوا، وتشن هجمات عبر الحدود في شمال غرب نيجيريا والنيجر وتشاد. كما تتزايد مخاطر التسلل والتطرف على طول المناطق الشمالية من غانا، وكذلك في توغو وكوت ديفوار ونيجيريا. وفي أجزاء أخرى من أفريقيا تواصل الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب في الصومال، والقوات الديمقراطية المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأهل السنة والجماعة في موزامبيق، إطلاق العنان لأعمال عنف مروعة. فهم لا يرهبون المجتمعات المحلية فحسب، بل يمارسون أيضاً أعمال عنف جنسي وجنساني لا توصف، ويعتدون على الأطفال ويجندونهم قسراً في صفوفهم.

دعونا لا نخطئ. بهذا المعدل، يمر مستقبل غرب أفريقيا بمنعطف حرج. وقد أدى تهيش الشباب، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة، إلى ترك جيل كامل عرضة للجماعات المتطرفة. وإذا لم نتحرك، فإننا نخاطر بفقدان هذا الجيل بسبب أهوال الإرهاب، حيث سُرقت مستقبلهم قبل أن تتاح لهم الفرصة حتى للبدء.

إن تأثير ذلك على النساء والعائلات مدمر بشكل خاص. فكثيراً ما يستغل الإرهابيون النساء ويعاملونهن بوحشية من خلال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الزواج القسري والاختطاف، مما يسبب صدمة

عميقة تتردد أصدائها في مجتمعات بأكملها. تنتشر الأسر، وتُدمر سبل العيش، ويتمزق النسيج الاجتماعي الضروري للصدوم والتعافي.

والأكثر إثارة للرعب أن تكتيكات تلك الجماعات تتطور بوتيرة سريعة ومثيرة للقلق. تعمل الشبكات الإرهابية الآن على تجميع الموارد - الموارد المالية والمقاتلين والخبرات - مع شحذ قدراتها باستخدام تقنيات جديدة، بما في ذلك منظومات الطائرات المسيرة.

إن الصورة القاتمة التي رسمتها للتو هي تذكير بتعقيدات التهديد. ومع تطور الإرهاب، يجب أن نتطور نحن أيضاً. إن مكافحة الإرهاب يجب أن تستمر في الابتكار من خلال نهج يحمل في جوهريه احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومن خلال نتيجة تعالج الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. يجب على الدول الأفريقية الأعضاء، وبدعم كامل من المجتمع الدولي، صياغة استجابات متماسكة ومنفذة تركز على العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتتماشى مع المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

يعطي ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر الماضي، زخماً متجدداً للجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. يلتزم الميثاق - إلى جانب التعاهد الرقمي العالمي (قرار الجمعية العامة 1/79، المرفق الأول) وإعلان الأجيال المقبلة (قرار الجمعية العامة 1/79، المرفق الثاني) - ببناء عالم خالٍ من الإرهاب على الإنترنت وخارجها. وهذا يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء ببناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته، وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة.

لقد حان الوقت الآن للوفاء بهذه الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها وتنفيذ الوعود التي تم التعهد بها في ميثاق المستقبل من خلال العمل بعزم. ويجب إعطاء الأولوية لثلاثة مجالات.

أولاً، نحن بحاجة إلى الاستمرار في معالجة دوافع الإرهاب. يزدهر الإرهاب على الهشاشة ويتغذى على الفقر وعدم المساواة وخيبة الأمل. وعندما يتراجع التمويل من أجل التنمية، وعندما تتراجع المؤسسات الهشة مع ضعف الحوكمة، وعندما يتم استبعاد النساء والشباب من عملية صنع القرار، وعندما تكون الخدمات العامة شحيحة أو غير متكافئة، فإن هذه الظروف تخلق أرضاً خصبة للتطرف والتجنيد. وعندما يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة على وجه التحديد، فإن الشبكات الإرهابية لديها مصدر جاهز للشباب والتمويل والأسلحة والدعم اللوجستي. يجب أن يكون هدفنا هو بناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة ونملك خريطة طريق لتحقيق ذلك، أي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ويجب أن ننفذهما.

ثانياً، ينبغي أن نتبع نهجاً قائمة على حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب ومرتكزة على مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. وتؤدي في كثير من الأحيان تدابير مكافحة الإرهاب إلى انتهاكات لحقوق الإنسان يمكن تجنبها. وهو ما يمكنه أن يضع البلدان على مسار هش، مما قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في مؤسسات أمنية محلية قوية للحفاظ على السلام والاستقرار. ويجب أن نزود هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية

بالتدريب والموارد وأطر المساءلة اللازمة لمواجهة الإرهاب بفعالية مع حماية حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون استجابات مكافحة الإرهاب شاملة تماما للجميع وتشرك المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات والفئات المهمشة.

ثالثا، يشكل التعاون الإقليمي محور أي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. ولا يفيد تشتيت جهودنا سوى الجناة ويخدم مصالحهم. وبما أن الإرهابيين يزدهرون من خلال استغلال الانقسام وزرعه، يجب أن تكون استجاباتنا موحدة ومتناسكة وعاجلة وأن تركز على تعزيز الحوار والثقة والعمل المنسق. ويضطلع الاتحاد الأفريقي ومركز مكافحة الإرهاب التابع له بدور ريادي في هذا المجال، ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك. وتؤدي المبادرات الإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا دورا حاسما في هذا المجال بسبل منها دعم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد. ويجب أيضا تعزيز القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للعمل الآن. وينبغي تفعيل مبادرة أكرا بالكامل لمعالجة المسائل العابرة للحدود ومنع تطرف الشباب. ويجب إعطاء الأولوية للأطر القائمة في غرب أفريقيا والساحل.

والأهم من ذلك كله، يجب أن نحرص على أن تكون الجهود الإقليمية متوافقة ومتحدة في هدفها ومتسقة مع الاستراتيجية. ونعتقد أنها الطريقة الوحيدة لضمان أن نتمكن من مواجهة خطر الإرهاب معًا. وفي نهاية المطاف، يجب أن تؤدي الحلول التي تقودها أفريقيا وتملك زمامها دورا رائدا في التصدي للإرهاب في جميع أنحاء القارة. وقد عزز الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب الذي نظمته حكومة نيجيريا في نيسان/أبريل 2024 هذه الرسالة وسلط الضوء عليها. وتُشكل خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي أُقرت في تشرين الأول/أكتوبر 2024 واتخاذ القرار 2767 (2024) إنجازين هامين يقومان على الالتزامات التي تدعم جهود الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب في الصومال وفي المنطقة. ولا تكفي الالتزامات وحدها بطبيعة الحال، فلا بد من توفر الموارد الكافية. ولذلك، يسرني أن القرار 2719 (2023) يستجيب لنداء الدول الأفريقية الأعضاء الذي طال أمده من أجل توفير تمويل كافٍ وقابل للتنبؤ ومستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

ويجب أن نظل يقظين فيما يتعلق بالطابع المتغير باستمرار للإرهاب وأن نعيد التفكير باستمرار في نهجنا، سواء في كيفية عملنا أو في كيفية عملنا معًا. ويجب أن تكون جهودنا منسقة ومتعمدة ومحددة السياق وبالأساس متمحورة حول الوقاية. ويضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في دعم مبادرات الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب التي تركز على القيادة والحلول الأفريقية. فلنلتزم معًا بالقضاء على الإرهاب في أفريقيا وجميع أنحاء العالم على السواء. إن مسؤوليتنا المشتركة واضحة، وهي تأمين مستقبل خالٍ من آفة الإرهاب حيث يكون السلام والازدهار، والأهم من ذلك كله، الكرامة الإنسانية في متناول الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أدويي.

السيد أديوي (تكلم بالإنكليزية): إن خطورة التهديد الناجم عن النمو المطرد للإرهاب في أفريقيا هائلة ومرعبة. ففي عام 2024 وحده، سجل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي يقع مقره في الجزائر، أكثر من 3 400 هجوم إرهابي أسفر عن سقوط أكثر من 13 900 قتيل. إن قارتنا تواجه بالفعل تحديًا خطيرًا. لقد وصلنا إلى نقطة تحول ويجب أن نعمل معًا لمواجهة ذلك. ويُفوض الإرهاب والتطرف العنيف فرص التنمية، ولا سيما للشباب والمجتمعات المحلية، وبالتالي يفكك نسيج المجتمع الأفريقي. ويزعزع الإرهاب الثقة في العقد الاجتماعي بين الدولة القومية والشعب. وتكون العواقب هائلة ومعقدة ووخيمة. وتعيق هذه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الأداء الكامل للحكومة الديمقراطية وتعرق مسار النمو الشامل في أفريقيا. والواقع أن التطلعات السامية للقارة المجسدة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرضة للخطر في حال لم تكن إرادتنا واستجابتنا الجماعية فعالة.

ومع اتساع جغرافية الإرهاب في أفريقيا التي تجتاح الآن مناطقها الخمس، أعاد الاتحاد الأفريقي للمرة الأولى منذ نصف قرن تقويم نهجه الاستراتيجي لمواجهة ديناميات الإرهاب المتغيرة. ونكسب على إعادة تجهيز أدواتنا السياسية، وخاصة في ظل التوقعات التي تشير إلى أننا قد نشهد تصاعدًا في الإرهاب بنسبة تتراوح بين 10 و 15 في المائة في عام 2025. لقد وضع الاتحاد الأفريقي أطرا فعالة تركز على مبدأي تولي أفريقيا زمام الأمور والقيادة الأفريقية. ومع تنامي التهديد، نعيد التركيز على بناء قدرات متكاملة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية. ونحشد أيضا مجموعة كاملة من الموارد المادية والمعرفية والمالية استناداً إلى شراكات ذكية قائمة على القيم لهزيمة هذه الآفة. وبذلك، يستجيب الاتحاد الأفريقي بسرعة وفعالية من خلال تنفيذ برنامج إسكات البنادق بحلول عام 2030.

في عام 1999، خطا قادتنا خطوة عملاقة في ما كان يُعرف آنذاك بمنظمة الوحدة الأفريقية بعدما اعتمدت في الجزائر العاصمة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. وعلى سبيل المثال، بينما كان العالم يقف مكتوف الأيدي أمام إراقة الدماء في الصومال في مستهل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تدخل الاتحاد الأفريقي لإنقاذه ومنطقة القرن الأفريقي من الأعمال الخارجة عن القانون والغادرة التي ارتكبتها حركة الشباب. وبدعم قوي من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فإن إرث بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال سيشكل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال المنشأة حديثاً.

في أيار/مايو 2022، أبان القادة الأفارقة عن إرادة سياسية قوية من خلال اعتمادهم إعلان مالابو بشأن الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات الذي عززه الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في أبوجا في نيسان/أبريل 2024. ويواصل قادتنا في أفريقيا إظهار الروح المتجسدة في مفهوم الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية الذي يصلح للجميع. وشدد إعلان مالابو على ضرورة اتباع نهج متعددة الأبعاد من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. تُعد البعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمكلفة بمكافحة الإرهاب برهاناً وشهادة على أن عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا قادرة على صون استقلالنا وسيادتنا وسلامة أراضينا. إن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد وبعثة

الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال تُشكلان اليوم المسارات الاستراتيجية لبناء السلام وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الحالات الخارجة من النزاعات. إن هذه النماذج ليست نافعة فحسب، بل هي حجر الزاوية في مستقبل أفريقيا.

لقد تبنى الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من أعمال جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وتظل هذه الاستراتيجية مثلاً يُحتذى به في الربط بين الأمن والتنمية. وقد أثمرت جهودنا نتائج مُبشرة بفضل دعم حُكام المنطقة والأمم المتحدة. ونواصل تركيزنا على إعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية الحيوية في المجتمعات المتضررة بحوض بحيرة تشاد. وفضلاً عن ذلك، يعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز النهج الترابطي بين السلام والأمن والتنمية بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأمم المتحدة، والشركاء الدوليين.

ومع قُرب انقضاء المدة المتبقية البالغة خمس سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و 38 عاماً لبوغ تطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، باتَ لزاماً علينا إعادة تشكيل استراتيجياتنا للتعبيل بتحقيق الأهداف المرجوة في الخطتين. وفي إطار تعزيز القيادة الأفريقية في مكافحة الإرهاب بالتركيز على التنمية، يتولى الاتحاد الأفريقي رعاية عدد من المبادرات. تتجلى المبادرة الأولى في إحياء مساري نواكشوط وجيبوتي لتبادل المعلومات الاستخباراتية. وتتطوي المبادرة الثانية على إعادة تركيز عمل مركزنا في الجزائر العاصمة، الذي أُعيدت تسميته ليصبح المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وتصنيفه كمركز للتميز يعتمد - وهذا هو الأهم - نهج المجتمع بأكمله ونهج حكومي كلي في مواجهة الإرهاب. وفي إطار برنامج الاتحاد الأفريقي لتبادل المعارف بين المناطق بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، نعمل على تعزيز الجهود الإقليمية والقارية في مكافحة الإرهاب. كما وضعنا خطة عمل استراتيجية جديدة على مستوى القارة بالتشاور مع الهيئات الإقليمية. وسيتصدى نهج جماعي على المستويين الوطني والإقليمي لاستخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة وأساليب التمويل المستحدثة. وتتصدر قائمة الأولويات مواجهة ما تتمتع به جهات غير حكومية من قدرة على التأقلم في ضوء استغلالها لمصادر التمويل المتنوعة.

سيواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، دعم ودفع التمويل القابل للتنبؤ والمستدام والمرن والكافي لعمليات دعم السلام، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. وستشكل المبادرة التفعيل العاجل للقرار 2719 (2023) خطوة مهمة صوب الأمم للاتحاد الأفريقي في مبادراته لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أُنوه بالجهود التي يبذلها فخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بصفته نصير مسيرة الاتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب. ولا تزال الجزائر في طليعة الداعمين لكافة جهود الاتحاد الأفريقي المكرسة لمكافحة هذه الآفة. ويسعدنا أيضاً أن يواصل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالإضافة إلى غيانا المشاركة بانتظام في إطار عملية وهران لتجديد القيادة الأفريقية التي ستهزم هذه الأيديولوجية المفعممة بالكراهية وآلتها الفتاكة.

وختاماً، يجب أن يكون العمل العاجل القوي والجماعي نبراساً نهدي به، ليكون منارةً تهدي خطانا في التصدي للتهديد العالمي المستقل والمستمر الذي يشكله الإرهاب. لقد وصلنا إلى نقطة تحول في مكافحة هذه الآفة، إذ يجب ألا تصبح أفريقيا مركزاً للإرهاب العالمي. فالإرهاب يقف على النقيض تماماً من استقلالنا الذي نلناه بشق الأنفس. ومن الضروري أن نقهر تلك الآفة عبر تعزيز القيادة الأفريقية، مدعومةً من المجتمع الدولي بنهج يركز على التنمية باعتبارها أساساً للسلم والأمن المستدامين. ويتعين علينا تمكين المؤسسات المحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي، وإيلاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى يؤدي توجهنا الاستراتيجي إلى تعزيز الأمن وتشجيع الاعتماد على الذات والازدهار للجميع، ضماناً لمستقبل أكثر أمناً واستقراراً للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أديوي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثنى على الرئاسة الجزائرية لإعطائها الأولوية لتحدي مكافحة الإرهاب في أفريقيا على جدول أعمال المجلس هذا الشهر، مع التأكيد على أهمية مواصلة التركيز على تلك المسألة الحاسمة. كما أعرب عن امتناني للرئاسة لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة من منظور المجتمع المدني. في البداية، أود أن أقر بما هو بين: لا شيء أؤمن لدى الشعوب الأفريقية من أمنها. غير أن هذا الأمن قد تأثر بشدة جراء النزاعات الداخلية، ولا سيما تلك التي اتخذت أبعاداً عرقية ونشبت في مطلع التسعينيات، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأزمات إنسانية. وقد تفاقمت تلك التحديات أكثر مع صعود الإرهاب.

وعلى مر السنين، تنامي الإرهاب في أفريقيا من حيث النطاق والحدة والتعقيد، مخلفاً آثاراً مدمرة على الأمن والاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت الهجمات أكثر تواتراً وأوسع نطاقاً وامتدت إلى مناطق لم تكن متأثرة من قبل. وقد أسفرت هذه الهجمات عن عواقب وخيمة، منها انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، والعنف الجنساني، والنزوح الجماعي، وتدمير البنية التحتية، وتقويض الثقة في الحكومات والمؤسسات. وفضلاً عن ذلك، فقد عطل الإرهاب التجارة والسياحة والاستثمار، مما أعاق التنمية الاقتصادية بشكل كبير.

في حين برز مؤخراً اتجاه لاستهداف المنشآت والعناصر الأمنية، يظل المدنيون، ولا سيما النساء والشباب، الضحايا الأساسيين. وتُعد المجتمعات الريفية والمناطق الحدودية عرضة للخطر بشكل خاص، نظراً لقصور سبل وصولها إلى حماية الدولة وخدماتها.

إن الإرهاب، الذي توجّه تحديات الحوكمة والفقر وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات والتهميش والتدخل الخارجي، يتطلب نهجاً شمولياً ومتكاملاً. ولا بد لذلك النهج أن يوحد بين التدابير الأمنية والحوكمة الرشيدة والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية، مع إيلاء تركيز خاص للوقاية وتقويم أوجه التفاوت المتجذرة في النظام. وينبغي له أن يبصر للمجتمعات المهمشة سبل نبذ الخطاب المتطرف، وأن يكفل أن تقلل الاستجابات العسكرية من الأذى الذي يلحق بالمدينين إلى أدنى حد، وينهض بمبدأي المساءلة والعدالة للضحايا.

علاوةً على ذلك، فإن الطابع العابر للحدود والمتنامي للإرهاب في أفريقيا، وصلاته بالجماعات المتطرفة العالمية، وتحالفه في بعض الحالات مع الميليشيات المحلية الضالعة في النزاعات الداخلية، يجعل من التعاون الإقليمي والدولي الوثيق ركيزة أساسية لتحقيق الفعالية في جهود مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالحوكمة، يكتسي الوجود القوي للدولة في جميع الأقاليم أهمية بالغة ويجب تمكين السلطات المحلية بالموارد الكافية لتؤدي دورا فعالا في منع التطرف. فقربها من المجتمعات المحلية يضعها في موقع فريد يؤهلها لمعالجة المظالم المحلية وتعزيز القدرة على الصمود. بيد أن إدارة الأراضي الشاسعة، وخاصة في المناطق الحدودية، يظل تحديًا كبيرًا للعديد من البلدان الأفريقية. ومما يزيد من تعقيد تلك الجهود صعوبة الوصول إلى المناطق الصحراوية ومناطق الغابات، إلى جانب التعاون المحدود عبر الحدود.

ورأينا في المناطق المتضررة من الإرهاب أن جهود مكافحة الإرهاب كانت أنجح عندما وقف المدنيون ضد الإرهاب وشعروا بأنهم يحظون بحماية دولتهم وهيكلها الدفاعية والأمنية. ومن المؤسف أن المدنيين يجدون أنفسهم في العديد من الحالات، وخاصة في المناطق النائية أو التي يتعذر الوصول إليها، عالقين في مرمى النيران المتبادلة بين الجماعات الإرهابية وقوات مكافحة الإرهاب.

ومع أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من الإرهاب تقع على عاتق الدول وقوات الدفاع والأمن التابعة لها، تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور مكمل بالغ الأهمية. وترتكز منظمات المجتمع المدني جهودها على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتخفيف من تأثيره على المجتمعات المحلية وتعزيز المساواة والعدالة للضحايا.

وعلى الرغم من محدودية الموارد والقيود المفروضة على إمكانية الوصول والمخاطر الأصلية، تسهم منظمات المجتمع المدني إسهاما فعالا في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود وتنفيذ برامج مكافحة التطرف وتسهيل إعادة التأهيل والاندماج في المجتمع وضمان إشراك جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، في استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وتعمل أيضا على مكافحة الخطاب التي تصم مجموعات عرقية أو دينية معينة.

وينعكس دور المجتمع المدني على نحو وافي في أطر مكافحة الإرهاب التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد وضع الاتحاد الأفريقي استراتيجيات وآليات للتصدي لتهديد الإرهاب المشترك. وتجسد المبادرات المختلفة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي تصميم دوله الأعضاء على التصدي الجماعي لتهديد الإرهاب في القارة. ولكن مما يعيق فعالية تلك الجهود محدودية القدرات وعدم كفاية الموارد وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان.

وبما أن أفريقيا تشكل أكثر منطقة متأثرة حاليا بالإرهاب على الصعيد العالمي، يحدوني الأمل في أن يستكشف المجلس طرقا مستدامة وقابلة للتنبؤ لتعزيز قدرة أفريقيا وقاعدة مواردها من أجل مكافحة الإرهاب وحماية سكانها بفعالية أكبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جينيت على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في الجزائر.

أول ما أبدأ به هو توجيه الشكر الخاص والإعراب عن بالغ التقدير لمقدمي الإحاطات: نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد؛ ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير بانكولي أدوي؛ وأخيراً وليس آخراً، كبير المستشارين في المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، السفير سعيد جينيت.

أود أن أبدأ بتأييد تقييمات الآخرين المقلقة بشأن التهديد المتصاعد والمتزايد باستمرار للإرهاب في أفريقيا. على الرغم من أن هذا التهديد قد تراجع تراجعاً كبيراً في مناطق أخرى من العالم، فقد زاد في قارتنا زيادة هائلة. والأرقام التي تصف أحدث اتجاهات الإرهاب في أفريقيا لا تدع مجالاً للتأويل. وتشير الأرقام إلى أن أفريقيا شهدت خلال العقد المنصرم زيادة صادمة جداً في الهجمات الإرهابية بنسبة 400 في المائة وفي حالات الوفيات المرتبطة بالإرهاب بنسبة 237 في المائة. وتكشف أيضاً أنه في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 وحدها، تعرضت أفريقيا لأكثر من 200 3 هجوماً إرهابياً أودى بحياة أكثر من 13 000 شخص. وعلاوة على ذلك، تُظهر الأرقام أن بؤرة الإرهاب العالمي قد انتقلت إلى منطقة الساحل، وهي منطقة تمثل حالياً أكثر من 48 في المائة من الوفيات المرتبطة بالإرهاب في العالم، مقارنة بنسبة لا تتجاوز 1 في المائة في عام 2007. أخيراً، تشير الأرقام إلى أن الإرهاب لا يزال يمتد من منطقة الساحل إلى أجزاء ومناطق أخرى في أفريقيا، وعلى الأخص شرقاً وجنوباً، حيث تشكل منطقة وسط أفريقيا جسراً لتلك التحركات.

وخلاصة القول، هذا هو الواقع الجديد في أفريقيا حيث أصبح الإرهاب التهديد الأول للسلام والأمن والتنمية. وخلف هذا الواقع، هناك الكثير من القصص الإنسانية المأساوية والكثير من العائلات الممزقة والعديد من المجتمعات المدمرة، وفوق كل ذلك، مستقبل قارة بأكملها تحت التهديد.

ومع ذلك، لا يمكن للأرقام وحدها أن تفسر وتصور النطاق الكامل لهذا التحدي لأننا عندما نتكلم عن الإرهاب في أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل، فإننا نتكلم أولاً عن جماعات إرهابية مدججة بالأسلحة ومجهزة بقوة، وهي جماعات تعرض استراتيجيات عسكرية متقدمة وجماعات تستحق عملياً أن تصنف تحت مسمى الجيوش الإرهابية. ونتكلم ثانياً عن جماعات إرهابية بسطت سيطرتها على مساحات جغرافية شاسعة تصل إلى أكثر من 60 في المائة من الأراضي الوطنية لبعض بلدان المنطقة حيث تتصرف تلك الجماعات على أنها السلطات الفعلية. ونتكلم ثالثاً وأخيراً عن جماعات إرهابية ابتكرت أساليب عمل متطورة لتمويل أنشطتها، غير مقتصرة على الوسائل التقليدية، مثل الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والاختطاف طلباً للفدية، بل معتمدة أيضاً على التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المالية التي تجعل شبكات أعمالها أكثر تعقيداً وأصعب في الكشف عنها. وفي هذا الصدد، فإن المبادئ التوجيهية للجزائر، التي اعتمدها لجنة مكافحة الإرهاب مؤخراً، تهدف تحديداً إلى تسليط الضوء والتركيز اللازمين على هذه المسألة.

وهذه هي الخلفية التي تواصل الجزائر على أساسها أداء واجباتها على المستوى القاري، بصفتها نصيراً للاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهي مهمة نبيلة أسندتها رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لفخامة الرئيس عبد المجيد تبون. وهذه هي أيضاً الخلفية التي اتخذت الجزائر على أساسها مبادرة عقد جلسة اليوم لناقوس الخطر بشدة بشأن الحالة الحرجة التي تسبب بها توسع الإرهاب في أفريقيا. وهدفنا ليس سوى التأكيد على الحاجة الملحة لإحياء الاهتمام العالمي بالتصدي الجاد لهذه الآفة وإحياء

الزخم الدولي من أجل تحقيق ذلك. وإذ ندق ناقوس الخطر، فإننا نتمسك باعتقادنا الراسخ بأن ما تواجهه أفريقيا ليس تهديداً محلياً. بل هو تهديد عالمي لا يعرف حدوداً، ولا يمكن اعتباره أحد محصناً ضده. فعاجلاً أم آجلاً، سيكون لما تواجهه أفريقيا تداعيات واسعة النطاق سيُشعر بها الجميع بشكل رهيب، بعيداً عن المناطق الأفريقية المتضررة وبعيداً عن القارة بأكملها. وأخيراً وليس آخراً، فإن ما تواجهه أفريقيا يتطلب نهجاً جديداً قائماً على التزام دولي متجدد ومشاركة عالمية متجددة لمساعدة المحتاجين على نحو فعال ولوقف توسع التهديد بشكل عاجل قبل فوات الأوان.

وهذا الاعتقاد لم يأت من فراغ، بل من تجربة الجزائر المريرة ولكن الناجحة في مكافحة هذه الآفة. وللأسف، تترك الجزائر حقيقة الإرهاب. فقد واجهت الجزائر الإرهاب بمفردها في تسعينات القرن الماضي، عندما اختار الآخرون عمداً أن يتجاهلوه. وفي نهاية المطاف، هزمت الجزائر الإرهاب بفضل قوة مؤسساتها وشمولية استجابتها، والأهم من ذلك، بفضل وحدة شعبها وعزيمته وقدرته على الصمود.

وانطلاقاً من تلك التجربة، أود أن أختتم ملاحظاتي بثلاث رسائل أساسية.

أولاً، إن المسار الحالي مسار غير مستدام. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي للإرهاب بالاستمرار في تقويض مسار أفريقيا نحو السلام والازدهار. وينبغي ألا يقبل بمستقبل تظل فيه إمكانات القارة الغنية رهينة الخوف والعنف.

ثانياً، يتعين علينا التفكير بشكل مختلف والتصرف بحزم، بهدف معالجة مظاهر الإرهاب وأسبابه الجذرية على حد سواء، مع المراعاة التامة للقدرة الكبيرة على التكيف التي لا تزال هذه الآفة تظهرها. ويجب أن تسير الاستجابات الإنمائية والأمنية بالتوازي لضمان معالجة هذه المسألة على نحو جماعي وبطريقة شاملة ومنماسة ومتكاملة.

ثالثاً، إننا بحاجة إلى قيادة أفريقية قوية مدعومة بشراكات دولية فعالة، بما في ذلك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد أثبتت بالفعل البلدان الأفريقية، المجتمعة في إطار منظماتها القارية، الاتحاد الأفريقي، وفي إطار تجمعاتها الإقليمية المختلفة، التزامها بتحمل نصيبها العادل في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وقد قامت بذلك من خلال استراتيجيات إنمائية تستند إلى خطة عام 2063 وخطط عملها المتعددة. وأظهرت أيضاً هذا الالتزام من خلال عمليات دعم السلام، مثل العملية الجاري نشرها في جمهورية الصومال الشقيقة. وأخيراً، قامت بذلك من خلال أطر عملياتية مشتركة للدعم المتبادل في مكافحة تلك الآفة، مثل لجنة أجهزة الاستخبارات والأمن، والقوة الأفريقية الجاهزة ومكوناتها الإقليمية الخمسة، بما فيها القدرة الإقليمية لشمال أفريقيا، والآلية الأفريقية للتعاون الشرطي، ولجنة الأركان العامة العملياتية المشتركة، وأخيراً وليس آخراً، مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يترك أفريقيا وحدها في هذه المعركة. وسيكون نجاح أفريقيا نجاحاً عالمياً. وإخفاقها سيضر بنا جميعاً.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

السيد كابا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الجزائر لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وأشكر أيضاً سعادة السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسفير بانكولي أدوي، مفاوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد سعيد جينيت، كبير مستشاري المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، على رؤاهم القيمة بشأن هذه القضية الحاسمة الأهمية.

في ضوء الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت مؤخراً في منطقة بوينت تريبل في بنن، والتي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا، أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب بنن. ومما يؤسف له أن الإرهاب والتطرف العنيف تصاعدا بشكل كبير في جميع أنحاء أفريقيا خلال العقد الماضي، حيث تُعتبر الآن منطقة الساحل وجزء من غرب أفريقيا المركز الجديد للنشاط الإرهابي.

ونشير إلى التقرير التاسع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين (S/2024/583) وإلى تقريره عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2024/871). ويؤكد كلا التقريرين على توسع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، وهو ما أدى إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة وتقويض الاستقرار الإقليمي.

ولا يؤثر التهديد الإرهابي في أفريقيا مباشرة على حياة الناس في المنطقة فحسب، بل يشكل أيضاً تحدياً كبيراً للسلام والأمن الدوليين، مهيناً عقبات معقدة أمام التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وتتأثر النساء والفتيات أكثر من غيرهن بهذه التهديدات، ويتحملن العبء الأكبر من انعدام الأمن وعدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد ارتفاعاً مقلقا في عمليات الاختطاف طلباً للفدية وأخذ الرهائن كأسلوب من أساليب تمويل الإرهاب.

وتدين سيراليون بشكل لا لبس فيه جميع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله وتلتزم التزاماً كاملاً بمكافحة ودعم الجهود الرامية إلى دحر هذه الآفة، بغض النظر عن هوية مرتكبيها.

وتتزايد مهارة الجماعات الإرهابية في تشكيل التحالفات واستغلال المشاكل القائمة من مظالم ونزاعات وفقر وبطالة. فهي تستغل المساحات غير الخاضعة للحكم ومواطن الضعف في الحدود التي يسهل اختراقها، والتي تنتقل عبرها الأسلحة والمخدرات والمتفجرات والأموال والأشخاص دون رقابة إلى حد كبير.

ويتجلى تطور الإرهاب العالمي بشكل واضح في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث قامت بعض الجماعات الأكثر عنفاً المنتسبة لتنظيم داعش بتوسيع عملياتها هناك. وتسيطر الآن جماعات مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مناطق شاسعة مستغلة معاناة الملايين. وتواجه بلدان وسط الساحل الأفريقي، مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وكذلك الدول المجاورة مثل بنن وكوت ديفوار وتوغو، هجمات تشنها جماعات إرهابية مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وتستهدف هذه الهجمات قوات الأمن والمدنيين على حد سواء.

إن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وكذلك الإطار الاستراتيجي الدائم للدفاع عن شعب أزواد، على الرغم من كونهما من الموقعين على اتفاق الجزائر للسلام، لا يزالان ينشطان في مالي، وينفذان هجمات أقل ولكن أكثر فتكاً. وفي حوض بحيرة تشاد، أدت هجمات المتمردين التي تحاكي أساليب بوكو حرام إلى زيادة المخاوف من حدوث انتكاس للعنف على نطاق أوسع. مع استمرار مواجهة تمرد جماعة بوكو حرام في نيجيريا، هناك خطر متزايد من امتداد النزاع إلى دول ساحلية أخرى.

كما أن التمرد في مقاطعة كابو ديلغادو في موزامبيق، الذي يقوده متشددون إسلاميون يهدفون إلى إقامة دولة إسلامية، هو أيضاً أمر مقلق للغاية. وقد أدى العنف إلى نزوح عدد لا يحصى من المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة. ويدرك المجلس تماماً التهديد الذي تشكله حركة الشباب على الصومال ومنطقة شرق أفريقيا.

إن التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية وتحديات الحوكمة التي يفرضها الإرهاب في أفريقيا يتطلب حلولاً متعددة الأبعاد بقيادة أفريقية وبدعم عالمي. أود أن أقدم بعض الأفكار حول هذه المسألة.

أولاً، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال الاعتراف بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها القارة، مثل الافتقار إلى عملية صنع السياسات الشاملة للجميع التي تركز على البشر. إننا بحاجة إلى تعزيز هياكل الحوكمة وتطوير العمليات التي تعزز المشاركة الهادفة من جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار. ويجب علينا أيضاً تنفيذ استجابات غير حركية تعالج القضايا الملحة المتمثلة في الفقر وبطالة الشباب والمخدرات والجريمة العابرة للحدود وسوء تقديم الخدمات وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد. وفي مناطق مثل غرب أفريقيا والساحل، حيث يشكل الشباب أكبر شريحة سكانية في أفريقيا، من الضروري إعادة بناء العقد الاجتماعي والاستثمار في إمكانات الشباب، وضمان قدرتهم على الإبداع والازدهار في بيئات شاملة للجميع. ويجب أن نحارب خيبة الأمل التي تدفع آلاف الشباب للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، وأن نقدم لهم طريقاً بديلاً من الأمل والفرص من خلال التنمية وبناء المجتمع المحلي والمشاركة. وعند القيام بذلك، يجب أن نعطي الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات اللاتي غالباً ما يكنّ الأكثر تأثراً بانعدام الأمن والتهemis.

ثانياً، بينما تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن التحديات التي يفرضها الإرهاب تتطلب استجابات مصممة خصيصاً للسياقات المحلية، تضطلع فيها بأدوار أساسية المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد قطع الاتحاد الأفريقي خطوات كبيرة في التصدي للإرهاب في القارة، بما في ذلك إعلان مالابو بشأن الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في عام 2022، وتفعيل لجنة الاتحاد الأفريقي الوزارية لمكافحة الإرهاب ووضع خطة عمل استراتيجية قارية شاملة لمكافحة الإرهاب.

أما على المستوى دون الإقليمي، فلا يزال التزامنا بالقضاء على الإرهاب في غرب أفريقيا ثابتاً، بسبل من بينها تفعيل المستمر لخطة عمل مكافحة الإرهاب. كما ننوه بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على النحو المبين في البيان الختامي للدورة العادية السادسة والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2024، الذي

يشير بقلق إلى استمرار التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في المنطقة والتي تغذيها أنشطة الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفين الذين يمارسون العنف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإجرام، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات.

وما زلنا نلاحظ بقلق فك الارتباط مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والفراغ الأمني الناجم عن إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما نحيط علماً بحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وإنشاء تحالف دول الساحل، ونرحب بالجهود المتضافرة لتعزيز آليات التعاون بين التحالف ومنطقة غرب أفريقيا الأوسع نطاقاً في إيجاد حلول شاملة لمسائل مثل الأمن عبر الحدود ومكافحة الإرهاب. وهناك فرص للنهوض بتلك الأهداف المشتركة من خلال مكررة التفاهم الخمسية بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تتناول دعم بناء القدرات المؤسسية والبشرية في المنطقة من أجل التعامل بشكل أفضل مع ما تتسم به مكافحة الإرهاب من طبيعة متعددة الأبعاد.

وفي إطار التزام سيراليون بالتصدي لهذا التهديد الخطير، قدم النائب العام لدينا إلى البرلمان الأسبوع الماضي مشروع قانون بعنوان "قانون مكافحة الإرهاب لعام 2024". وسينص هذا المشروع، بمجرد سنه في شكل قانون، على جرائم الإرهاب والمسائل المتعلقة بالإرهاب، وتدابير إنفاذ القانون المتعلقة بأموال الإرهابيين وغيرها من الأصول، وحظر الدعم المالي للإرهاب والمسائل ذات الصلة. وتقخر سيراليون بدعمها للمبادرات الإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا ويكونها ضمن البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة.

ثالثاً، يجب أن تحظى المبادرات الإقليمية مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، وتحالف دول الساحل، ومبادرة أكرا وعملية نواكشوط بالدعم الكامل من المجتمع الدولي. ونرحب بدعم مجلس الأمن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في القرار 2719 (2023)، واستعداده للنظر في تقديم الدعم المناسب لتلك العمليات على أساس كل حالة على حدة.

ونكرر الدعوة إلى توفير تمويل كافٍ ومرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية. إن التمويل ضروري لتمكين إنفاذ السلام في المناطق التي تتضاءل فيها جهود حفظ السلام. كما نحث أيضاً على التنفيذ الكامل للقرار 2457 (2019) ودعم هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إسكات البنادق في القارة.

في الختام، تشدد سيراليون على أهمية تبادل المعلومات والتعاون بين الحكومات والمؤسسات والقطاع الخاص والجهات الأمنية الفاعلة عبر الحدود من أجل التصدي بنجاح لانتشار الجماعات الإرهابية وأنشطتها الهدامة. وسيؤدي توفير الموارد الجماعية إلى نتائج أفضل، وهي ضرورية لبناء دفاعاتنا ضد الإرهاب. وفي حين أن نجاحات مكافحة الإرهاب غالباً ما تتحقق بشق الأنفس وتتم خلف الكواليس، فإننا قد شهدنا نتائج إيجابية، مثل جهود القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مالي في تحييد 140 متطرفاً واعتقال 57 وتيسير استسلام 176 متشدداً في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2024. إننا ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى استخدام جميع أدواته المتعددة الأطراف لتعزيز جهود السلام والأمن ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ويتيح اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) فرصة فريدة لتجديد التزامنا بتعددية الأطراف والسعي من أجل مستقبل خالٍ من الإرهاب، وبناء عالم أكثر سلاماً وأمناً للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال.

السيد فقي (الصومال): في مستهل كلمتي، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للرئاسة الجزائرية الشقيقة على تنظيم وترؤس هذه الجلسة البالغة الأهمية التي تعكس التزامنا الجماعي بمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، وخاصة في قارتنا الأفريقية. كما نشكّر دور الجزائر الريادي وخبرتها العميقة في مكافحة الإرهاب، والتي تشكل نموذجاً يحتذى به في التصدي للتطرف والعنف. كما أعرب عن تقديري للسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد بانكولي أديوي والسيد سعيد جينيت على إحاطاتهم القيمة التي مهدت الطريق لمناقشتنا اليوم.

إن الإرهاب في أفريقيا ليس مجرد تهديد أمني؛ بل هو ظاهرة معقدة تؤثر على استقرار دولنا ومستقبل شعوبنا. ومع ذلك، فإن قارتنا ليست متفرجاً صامتاً على هذا التحدي. أفريقيا اليوم هي منبع للمبادرات الرائدة والحلول المبتكرة. وقد حان الوقت لنروي قصتنا بأنفسنا، مسلطين الضوء على نجاحاتنا وتجاربنا التي أظهرت فعالية الحلول الأفريقية عبر القارة. قبل 20 عاماً، تم تأسيس مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، والذي أصبح رمزاً لتصميم أفريقيا على التصدي لهذه الظاهرة من خلال حلول أفريقية محلية. ومن خلال مبادرات مثل "عملية نواكشوط"، عززنا التنسيق الاستخباراتي والعمليات المشتركة في منطقة الساحل والصحراء، كما شكلت "مبادرة أكر" منصة فعالة لمعالجة الجريمة المنظمة ومنع انتشار الإرهاب في غرب أفريقيا.

وأود أن أشارككم تجربة بلدي الصومال الذي يقف في الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي. خلال العامين الماضيين، تمكنت الحكومة الصومالية، بالتعاون مع حلفائنا الدوليين والإقليميين، من استعادة مساحات شاسعة يقطنها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة كانت تحت سيطرة حركة الشباب الإرهابية وجماعة داعش التي تعد من أخطر الجماعات الإرهابية في أفريقيا.

لقد تبينا استراتيجية شاملة تركز على ثلاثة محاور رئيسية: المواجهة الفكرية، والعمليات العسكرية، وتجفيف الموارد المالية للإرهاب. على الصعيد المالي، نجحنا في إغلاق أكثر من 500 حساب مالي كانت تستخدم لتمويل أنشطة إرهابية داخل وخارج البلد. وتم تفكيك جميع نقاط التفتيش غير القانونية التي كانت تستخدمها حركة الشباب لفرض ضرائب غير مشروعة، كما تم اعتقال المسؤولين عن جمع الأموال لصالح الحركة. أيضاً أقر البرلمان الصومالي تشريعات تهدف إلى سد الثغرات القانونية التي تُستغل لدعم الأنشطة الإرهابية، وتعزيز الشفافية والمساءلة. هذه الإجراءات تعكس التزام الحكومة بتعزيز سيادة القانون وإضعاف القدرات المالية للجماعات المتطرفة، مما يساهم في استعادة الأمن والاستقرار.

وعلى الصعيد الفكري، استغلت الجماعات الإرهابية الدين الإسلامي بشكل مغلوط لتحقيق أهدافها، مما أدى إلى استقطاب العديد من الشباب. وفي هذا السياق، نظمنا مؤتمراً وطنياً لعلماء الدين والدعاة جمع أكثر من 300 منهم، مما أدى إلى توافق على نهج موحد يفضح الأيديولوجيات المتطرفة ويحفض المزمع

الباطلة للجماعات الإرهابية. وقد تم إصدار فتاوى توضح زيف هذه التفسيرات المنحرفة، مؤكدة أن أعمال هذه الجماعات لا تمت للإسلام بصله. وقد ساهمت هذه الفتاوى في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وتقويض محاولات الجماعات لتجنيد الشباب، وتعزيز الفهم الصحيح للإسلام القائم على الاعتدال والرحمة.

وعلى الصعيد العسكري، تواصل حتى الآن قواتنا الوطنية عملياتها الحاسمة ضد الإرهاب بشقيّه: حركة الشباب وجماعة داعش، وقد حققت إنجازات ملموسة في استعادة الأمن والاستقرار. حيث تمكنت الحكومة الصومالية خلال العامين الماضيين من تحرير ما يقارب نصف الأراضي التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب، حيث أعيد بسط سيادة الدولة في تلك المناطق. وفي إطار التزامنا بتحقيق الاستقرار، لم تقتصر جهودنا على العمليات العسكرية فقط، بل ركزنا أيضاً على توفير الخدمات الأساسية للسكان المحررين، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، لضمان عودة الحياة الطبيعية وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

أكدت تجربتنا أن الإرهاب لا يعرف حدوداً، مما يجعل التعاون المتعدد الأطراف ضرورة حتمية. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل الدور السلبي الذي تلعبه التدخلات الأجنبية في تفاقم التحديات. وفي هذا الصدد، نثمن عالياً الدور المحوري والحيوي الذي تقوم به قوات بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في تعزيز الأمن والاستقرار وجهودها المتواصلة لدعم السلام والاستقرار في الصومال. ندرك تماماً أن الحلول العسكرية وحدها لا تكفي، لذلك ندعو إلى تبني نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال ثلاثة محاور رئيسية.

أولاً، ربط التنمية بالأمن. فالتطرف ينمو في بيئة من الفقر والبطالة. لذلك يجب أن تكون التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتنا لمكافحة الإرهاب. في هذا السياق، نؤكد على ضرورة إصلاح الهيكل المالي الدولي لدعم أهدافنا التنموية. ومن غير المقبول أن تخصص أفريقيا 163 بليون دولار لسداد الديون في عام 2024، في حين أن هذه الموارد يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية.

ثانياً، ضمان تمويل مستدام للسلام. إن اتخاذ المجلس للقرار 2719 (2023)، الذي يتيح تمويل مهام الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام من مساهمات الأمم المتحدة بنسبة تصل إلى 75 في المائة، يعد خطوة تاريخية. لكن تفعيل هذا الإطار بشكل كامل هو المفتاح لضمان استدامة الجهود الأفريقية لمكافحة الإرهاب.

ثالثاً، تعزيز التعاون بين المؤسسات الأفريقية وآليات الأمم المتحدة مع الحفاظ على القيادة الأفريقية. والحلول الأفريقية هي الأنسب لمعالجة التحديات الأفريقية، ومع ذلك يجب تعزيزها بشراكات دولية عادلة تدعم قدراتنا دون المساس بسيادتنا. وتجربة الصومال أثبتت أن الجمع بين التدابير العسكرية والاقتصادية والفكرية يمكن أن يحقق الكثير من النتائج الملموسة والفعالة.

ورغم التحديات الكبيرة، يظل التزامنا بمبادرة إسكات البنادق ثابتاً. ورؤيتنا لقارة مزدهرة وآمنة هي الدافع وراء جهودنا. وإيماننا بأن الحلول الأفريقية هي السبيل لتحقيق أمننا الجماعي هو ما يوحدنا. وقوتنا تكمن في وحدتنا ونجاحنا يعتمد على التزامنا بمبادئنا وأهدافنا المشتركة.

السيد رويس - هيرنانديس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق امتناني لمعالي السيد أحمد عطّاف، وزير خارجية الجزائر، ووفد بلده على تنظيمهم الرائع لهذه الجلسة. كما أعرب عن امتناننا لنانبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، السيد بانكولي أديوي؛ والسفير سعيد جينيت على مساهماتهم القيّمة في هذا الحوار.

تحضر بنما هذه الجلسة لتعيد التأكيد على موقفها الراسخ في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. لقد أصبح الإرهاب آفة لا تعرف حدوداً، ويؤثر حالياً بشكل خاص على القارة الأفريقية. إن هذا التهديد، الذي يتجاوز كونه مشكلة منفردة، يشكل تحدياً عالمياً يقوض السلم والأمن الدوليين، ويفاقم الثغرات الهيكلية، ويعرقل مسيرة تقدم الأمم. ونذكر أن العديد من الدول مضطرة لتخصيص موارد كبيرة لمكافحة الإرهاب، مما يؤدي إلى تحويل أموال حيوية كان من الممكن استخدامها في الخدمات الاجتماعية وبرامج تنمية المجتمعات. وتؤكد هذه الحقيقة على الحاجة الملحة لنهج متوازن ومستدام لا يعالج الأعراض فحسب، بل أيضاً الجذور الهيكلية للمشكلة.

إن الإرهاب لا ينشأ من فراغ. فانتشاره تغذيه شبكة معقدة من العوامل - من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتهميش السياسي، وضعف المؤسسات، والآثار المدمرة للتغير المناخي. وقد هيأت هذه الظروف مجتمعة أرضاً خصبة للتطرف وصعود الجماعات المتطرفة التي خلفت وراءها مجتمعات مدمرة، وملايين النازحين، واقتصادات منهكة. كما لا يمكننا تجاهل الشبكات العابرة للحدود التي تمول هذه الجماعات وتسليحها وتمكنها، مما يديم دورة العنف. فالإرهاب، من خلال تقويضه للأمن البحري، وتثبيط الاستثمار الأجنبي، وإبطاء التنمية المستدامة، قد أجبر بلداننا على التراجع عن تطلعاتها نحو التقدم.

غير أن الأمر ليس كله محبطاً. فنحن نشعر بالتشجيع لرؤية التقدم الملموس من خلال المبادرات الإقليمية في أفريقيا، مثل عملية أبوجا، ومبادرة أكرا، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. كما كان للدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أهمية كبيرة. إن هذه الجهود، رغم كونها جديرة بالثناء، تحتاج إلى استدامة وتوسع عبر دعم دولي من خلال استراتيجية قارية شاملة وواضحة ويمكن التنبؤ بها.

وفي هذا السياق، يدعو بلدي الآن إلى اتباع نهج وقائي يعالج جذور المشكلة. وكما أكد في البيان المشترك للاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن، يجب علينا إعطاء الأولوية للتعليم وتوظيف الشباب وبرامج تمكين المجتمعات. ويجب دعم تلك الجهود من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وموائمتها مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

إن الاستجابات القمعية الحصرية، عندما تكون غير ملائمة، تخاطر بتفاقم التطرف وتقويض الأهداف طويلة المدى. لذلك من الضروري دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات شاملة ومستدامة. إن المشاركة الفعالة لقادة المجتمع والنساء والشباب والقطاع الخاص ووسائل الإعلام أمر جوهري لمواجهة الخطاب المتطرف وتعزيز التماسك الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، نود الإشادة بالدور الحيوي

للمرأة في الكشف المبكر عن التطرف والمصالحة المجتمعية. إن ضمان مشاركتهن الكاملة في جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج ليس مجرد مسألة حقوق، بل استراتيجية لا غنى عنها لتحقيق نتائج مستدامة.

وتؤكد بنما مجدداً التزامها بالقرارات والاستراتيجيات الدولية التي تعزز الأطر المعيارية لمكافحة الإرهاب، وخاصة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحث الدول الأعضاء على تجنب تسييس مكافحة وتعزيز الصلة بين التنمية المستدامة والأمن. فلن يتحقق السلام إذا لم نعالج بشكل شامل انعدام الأمن والإقصاء وأوجه عدم المساواة الكاملة.

وتجدد بنما تضامنها مع البلدان الأفريقية، اقتناعاً منها بأن الالتزام السياسي وتعزيز القدرة على الصمود محلياً والتعاون الدولي ليست مجرد مصطلحات مالية، بل إنها من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات الوطنية، ستصبح ركائز أساسية للتقدم نحو قارة أكثر أمناً وسلاماً.

وأخيراً، تود بنما أن تدعو إلى مضاعفة الجهود لتعزيز النظم المالية، وتحسين كشف المعاملات المشبوهة، والتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية المعنية في هذا المجال. وتؤكد بنما مجدداً استعدادها للعمل جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية للمساهمة بصوتها والتزامها في قضية مشتركة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الوزير، والوفد الجزائري على قيادتكم في عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة للغاية اليوم، وعلى دور الجزائر القيادي في مكافحة الإرهاب في أفريقيا، تحت قيادة الرئيس تبون. كما أود أن أشكر السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، ومقدمي الإحاطتين، المفوض أدبوي والسيد جينيت، على رؤاهم القيمة. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية في مكافحتها للإرهاب.

على مدى العقود الأربعة الماضية، كانت باكستان في طليعة مكافحة الإرهاب العالمي. وقد تكبدنا ثمناً باهظاً إذ سقطت أكثر من 80 000 ضحية وعانينا من أضرار هائلة لاقتصادنا. وبعد أن نجحت في قمع تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى داخل حدودنا، تواصلت باكستان لمواجهة الجماعات الإرهابية، مثل حركة طالبان باكستان وداعش، التي تعمل من ملادات آمنة عبر حدودنا.

لقد تطور المشهد العالمي للإرهاب بشكل كبير منذ اعتماد القرار 1373 (2001). ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي 2024، فقد انتقل مركز الإرهاب الآن من الشرق الأوسط إلى منطقة وسط الساحل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تمثل الآن أكثر من 50 في المائة من جميع الوفيات الناجمة عن الإرهاب على الصعيد العالمي.

تتصاعد عمليات الجماعات الإرهابية في المناطق غير الخاضعة للحكم في إطار إفلات من العقاب، ولا سيما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وكابو ديلغادو، وتتصدر بوركينافاسو ومالي قائمة البلدان الثلاثة الأشد تضرراً. ولئن تم استئصال شأفة تنظيم القاعدة في أفغانستان - بفضل المساعي الباكستانية أساساً - فقد نشأت فروع له في مناطق أخرى، بما فيها شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكذلك داعش، فبعد اندحاره في سورية والعراق، برزت فروعه في أفغانستان والساحل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعات لا صلة لها بالإسلام البتة، فالإرهاب لا دين له وينبغي عدم إلصاقه بأي معتقد. إن التقرير

الأخير (S/2024/556) الصادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015)، الذي قُدِّم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات يبين طابع التهديد العالمي الواسع النطاق الذي تشكله هذه الجماعات الإرهابية والجماعات المرتبطة بها.

نخوض جميعاً هذه المعركة. وينبغي لنا أن نتصدى للتهديد الإرهابي من خلال استراتيجية شاملة ومنسقة قائمة على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومواجهة التهديد الإرهابي في أفريقيا يجب أن تكون جزءاً من هذه الاستراتيجية الشاملة.

وفي ذلك الصدد، نود إبداء بعض النقاط؛

أولاً، يُعد اتباع نهج إقليمي ركيزة أساسية لإقامة هيكل أمني فعال لمكافحة الإرهاب. وعلى وجه الخصوص، يُعد التعاون والمشاركة الإقليميين أمراً حيوياً لمعالجة مسألة الإرهاب العابر للحدود. وقد مثل اعتماد القرار 2719 (2023) خطوة تاريخية نحو توفير دعم مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وسيُمكن تنفيذه الفعال الدول الأفريقية من إنفاذ السلام والأمن في القارة الأفريقية وتحقيق السعي نحو الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا.

ونتطلع إلى مبادرة مجلس الأمن وشركاء أفريقيا بحل المسائل المتصلة بتنفيذ القرار على وجه السرعة. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على المجلس التوافق العاجل على تمويل بعثات للاتحاد الأفريقي. فقد أعاق غياب التوافق بشأن التمويل سلاسة انتقال بعثات الاتحاد الأفريقي في مواقع عدة وتنفيذ استراتيجيات مواجهة كيانات مثل حركة الشباب.

ثانياً، ينبغي لنا النظر في سبل مساعدة بعثات إنفاذ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهدافها عبر تزويدها بالمعدات والتدريب اللازمين ونظراء مكملين من الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا، سيظل دعم الأمم المتحدة حيوياً لنجاح بعثات الاتحاد الأفريقي.

ثالثاً، يجدر بالاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية بحث سبل إقامة شراكات مع منظمات إقليمية أخرى، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ونُحيط علماً بالآلية الثلاثية المستحدثة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أننا ندعم عملية نواكشوط ومبادرة أكرا ونشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتحالف دول الساحل على المشاركة واستكشاف سبل مكافحة الإرهاب.

رابعاً، لا مناص من إعادة النظر في نجاعة أنظمة الجزاءات المتعددة التي يفرضها مجلس الأمن وأثرها. فقد تبين أنها في الغالب أدوات غير مجدية، ولا تسهم كثيراً في احتواء التهديدات الإرهابية السائدة، بل تعرقل في أحيان كثيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية، والتي تُعد حيوية لضمان الحوكمة الفعالة وتحقيق الأمن في مواجهة التهديدات الإرهابية. وينبغي تكييف تلك الأنظمة للاستجابة للتحديات الراهنة التي تواجه البلدان الأفريقية المعنية.

خامساً، يساورنا القلق إزاء استخدام الكيانات الإرهابية للتكنولوجيات الجديدة، وخاصة في التنظيم عبر الإنترنت والتعاون مع شبكات الجريمة العابرة للحدود، لتجنيد العناصر وتمويل أنشطتها. ويجب التصدي للأدوات السيبرانية الجديدة للإرهاب، بما فيها الشبكة الخفية والعملات المشفرة، التي تُستخدم بشكل متزايد في حملات تغذية نزعة التطرف والتحريض على العنف وتمويل الإرهاب والدعاية والمعلومات المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

سادساً، يتعين معالجة الأسباب الكامنة والجزرية للإرهاب في أفريقيا. وتشمل هذه المشاكل الفقر والمصاعب الاقتصادية وسوء الإدارة وانتشار الأسلحة الصغيرة ووجود عصابات الجريمة المنظمة والاقتصادات غير المشروعة والاتجار بالمخدرات واستغلال الموارد والتدخلات الخارجية المتكررة. ويُعد تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في أفريقيا، كما سبق القول، شرطين أساسيين لحرر الإرهاب.

يمتد دعم باكستان لجهود تحقيق الاستقرار في أفريقيا إلى مطلع التسعينيات. كما شاركت وحدتنا لعقود في بعثات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والسودان وجنوب السودان. وتتطلع باكستان إلى تعزيز تعاونها مع الدول الأفريقية الشقيقة. وتبدي باكستان في مجلس الأمن وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب استعدادها لمشاركة خبرتها في مكافحة الإرهاب مع شركائنا الأفارقة والمساعدة في إنشاء الهياكل المؤسسية اللازمة وبناء القدرات لمساعدتي أفريقيا لاستعادة السلام والاستقرار المستدامين في القارة.

السيد جوبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الجزائرية على عقد هذه المناقشة في وقتها المناسب. كما أشكر نائبة الأمين العام محمد ومقدمي الإحاطتين - السيد أدويي والسيد جينيت - على رؤاهم بشأن تهديد الإرهاب في أفريقيا ودوافعه وسبل مكافحته. ونقدر كثيرا الشهادات المباشرة التي أدلى بها وزراء في أفريقيا هذا الصباح.

ولا تزال سلوفينيا قلقة للغاية إزاء انتشار الإرهاب في أنحاء من أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. لقد أضحت تنامي نفوذ الجماعات الإرهابية وأنشطتها وبسط سيطرتها على الأراضي مصدراً متصاعداً لزعزعة الاستقرار وتعميق المعاناة. كما تتفاقم معاناة المدنيين بسبب التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك المسيرات وغيرها من أشكال العنف عن بُعد.

وأود اليوم أن أركز على ثلاث مسائل رئيسية تتعلق بتعزيز القيادة في أعمالنا المشتركة.

أولاً، في عالم اليوم، لا يمكن لأي دولة أن تهزم الإرهاب بمفردها. إن الإرهاب لا يلتزم بالحدود الوطنية ولا يتقيد بها. لذلك من الضروري السعي إلى تعزيز أواصر الدعم والتعاون، ولا سيما في مجالي تبادل الاستخبارات والمعلومات والإدارة المشتركة للحدود.

تدعم سلوفينيا المنصات الحكومية الدولية للتعاون الأمني بين جميع الدول الأعضاء. إن الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجهزة جيداً لدعم هذا التعاون. وتشكل مبادرة أكرا ومركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والمراكز الإقليمية

لمكافحة الإرهاب أمثلة على ذلك. ويجب ألا تتسبب العلاقات المتوترة بين البلدان في إعاقة التعاون، بما في ذلك مع أعضاء تحالف دول الساحل، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويمكن أن تشمل جهود مكافحة الإرهاب التعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة غسل الأموال والخدمات المالية الرقمية. وغالبا ما تمتد هذه الأنشطة عبر الحدود ومن ثم تتطلب التبادل المنتظم للآراء بين الهيئات الإقليمية وعلى الصعيد الدولي. وسيكون التعاون والتآزر بين مختلف مبادرات مكافحة الإرهاب أمرا مفيدا أيضا.

ثانيا، يساورنا قلق متزايد بشأن العلاقة المتزايدة بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق أيضا إزاء المشاركة المتزايدة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في بعض المناطق الأفريقية. ويشكل المقاتلون الإرهابيون الأجانب المدربون تدريباً عاليا عددا من التهديدات. وعند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، يمكنهم تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية المحلية. ويمكنهم أن يشكلوا تهديداً إقليمياً أوسع نطاقاً بتنفيذ أعمال إرهابية. ومع أننا ندرك التحديات الكبيرة بسبب نقص الموارد المطلوبة، نعتقد أن تعزيز مراقبة الحدود وتنفيذ برامج منع سفر الإرهابيين أمران حيويان للبدء في معالجة هذه المشكلة.

ثالثاً، تؤكد سلوفينيا على أهمية فعالية جهود مكافحة الإرهاب في الأجل الطويل وعلى نحو مستدام. ويجب أن تكون شاملة وجامعة ويجب أن تعالج الدوافع الكامنة وراء الإرهاب والتطرف العنيف. ويشمل ذلك معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وأثار تغير المناخ والتنافس على الموارد الطبيعية، فضلاً عن التوترات داخل المجتمعات المحلية وبين المجتمعات المحلية. ويستغل الإرهابيون هذه العوامل للتجنيد ونشر دعايتهم. وكما قالت نائبة الأمين العام، فإن بناء مجتمعات قادرة على الصمود جزء لا غنى عنه في معركة مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، يمثل الحصول على التعليم أفضل رادع للتجنيد.

وينبغي تنفيذ نهج شاملة للمجتمع بأكمله وللحكومة بأكملها ومراعية للمنظور الجنساني وتتوافق مع القانون الدولي. إن العمل عن كثب مع المجتمع المدني، بما في ذلك مع المنظمات النسائية، وكذلك ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والقيادية للمرأة، أمران حاسمان في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بتكرار دعوتنا لجميع الدول إلى تعزيز التعاون وتقديم الدعم المجدي لأكثر البلدان تضرراً. وتشكل مكافحة الإرهاب مجالاً ينبغي أن تكون الدول قادرة على الاتفاق عليه. في النهاية، لا أحد في مأمن ما لم يكن الجميع في أمان.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والمفوض بانكولي أدويو والسيد سعيد جينيت على رؤاهم القيّمة.

لم تعد أفريقيا بؤرة إرهابية ناشئة. فقد أصبحت أفريقيا بؤرة للإرهاب في العالم مع تراجع الجماعات الإرهابية في بلاد الشام. ويتطلب الحجم المقلق للتهديدات الإرهابية وتعقيدها في جميع أنحاء القارة حلاً عاجلاً بقيادة أفريقية تركز على التنمية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية في هذا الصدد.

أولاً، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي للطابع العابر للحدود الوطنية الذي يتسم به الإرهاب. وفي غرب أفريقيا، يزحف الإرهاب من منطقة الساحل إلى الدول الساحلية. وبالمثل، لا يزال حوض بحيرة تشاد ووسط أفريقيا متأثرين بشدة بالتهديدات العابرة للحدود. ولا تزال حركة الشباب تنشط في الصومال، في حين لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفريقيا مركزاً مالياً هاماً حيث ينسق مع تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في جميع أنحاء القارة. ولا يمكن لأي بلد أن يواجه هذا التحدي بمفرده في هذه الظروف. ولا غنى عن تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون عبر الحدود وتدابير الأمن الجماعي في تفكيك الشبكات الإرهابية العابرة للحدود. وقد أثبتت التحالفات الإقليمية مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات فعاليتها في مواجهة بوكو حرام. ويجب إعطاء الأولوية لتفعيل مبادرات من قبيل مبادرة أكرا والقوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما يتماشى مع خطط العمل الإقليمية. وهذا هو السبب في أن التشرذم الإقليمي الحالي داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يبعث على القلق بشدة، وخاصة أن بلدان وسط الساحل تشهد النشاط الإرهابي الأكثر تقلباً. ونشجع بشدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المعنية على تجاوز خلافاتها لضمان التعاون الفعال. ولا بد من استكشاف آليات التمويل المستدامة لضمان استمرارية أطر الأمن الإقليمي.

ثانياً، يكتسي التصدي للجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة بأهمية بالغة لتعطيل الشبكات الإرهابية. لقد تطورت الشبكات الإرهابية في أفريقيا إلى ما هو أبعد من كونها مجرد فروع لتنظيم داعش. وتعمل الآن باستقلالية كبيرة وتقيم تحالفات مع عصابات إجرامية ومترتبة وجماعات مسلحة محلية. وفي منطقة الساحل، توفر العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة - بما في ذلك الانتشار غير المشروع للأسلحة والاتجار بالمخدرات والبشر والتعدين غير المشروع - للجماعات الإرهابية موارد حيوية وقوة عملياتية. ويسهم عدم الاستقرار السياسي والحوكمة المحدودة والفساد كلها في ظهور العصابات الإجرامية وانتشار الأسلحة. إن تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية على الصعيد الوطني أمر أساسي لمواجهة تلك التحديات. ومن المهم بالقدر نفسه مراقبة الحدود بفعالية، كما هو موضح في استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود لعام 2020. وتقدم أيضاً المبادرات المتخذة في إطار نداء الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإرهاب في أفريقيا حلاً عملياً.

ثالثاً، من الضروري توسيع نطاق جهود بناء القدرات لمعالجة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإرهاب. وتترسخ نزعة التطرف في المجتمعات التي تعاني من الفقر وعدم المساواة والتهميش السياسي. إن السكان المحرومين اجتماعياً واقتصادياً معرضون بشكل خاص للتجنيد المكثف عبر الإنترنت في صفوف الجماعات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم ندرة الموارد، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة وتهيئة بيئة خصبة لاستغلال المتطرفين. ولذلك، فإن مبادرات بناء السلام التي تركز على الحوكمة

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والقدرة على تحمل تغير المناخ أساسية لمعالجة تلك الأسباب الجذرية. وسيخفف أيضا إشراك الشباب والنساء والمجتمع المدني في العملية من حدة التطرف العنيف.

وبما أن الشبكات الإرهابية تستفيد أيضا من التكنولوجيات الجديدة والتمويل الابتكاري، سيكون من الضروري أيضا بناء القدرات من أجل أمن سيبراني قوي والتعاون مع القطاع الخاص للحد من النشاط الإرهابي في الفضاء السيبراني.

وتلتزم كوريا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على السواء، بتعزيز السلام المستدام في أفريقيا. وساهمت كوريا بمبلغ 8 ملايين دولار في صندوق بناء السلام في عام 2024 وساهمت بمبلغ 23 مليون دولار على مدى العقد المنصرم في أنشطة السلام والأمن التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعم مركز مكافحة الإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي.

و تؤكد كوريا اليوم من جديد التزامها الثابت بالشراكة مع أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لدعم جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد الجزائر على قيادتكم في عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تعزيز المبادرات التي تقودها أفريقيا لمكافحة الإرهاب. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمساهمات الثاقبة لنائبة الأمين العام، أمينة محمد، والمفوض بانكولي أدبوي، والسيد سعيد جينيت.

تؤكد مناقشة اليوم على التحديات والفرص في كفاحنا الجماعي ضد آفة الإرهاب، الذي لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وتُعد الإحصاءات المقلقة التي أوردها مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب بمثابة تذكير صارخ بالضرورة الملحة لاتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب في أفريقيا بل وفي العالم أجمع، لا سيما بسبب تأثيره على السكان المدنيين، والنساء والفتيات والشباب على نحو خاص. وتدرك غيانا أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون مسعىً عسكرياً أو أمنياً حصراً - بل يجب أن تُدمج في نسيج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن إنكار الروابط بين الفقر وعدم المساواة والتهميش والإرهاب والتطرف العنيف. ولمعالجة هذه الأسباب الجذرية، يجب أن نعطي الأولوية للمبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المجتمعات المحلية وتعزز فرص التعليم وتوجد فرص عمل هادفة، خاصةً لشبابنا.

وعندما تدعو أفريقيا، بل والعالم النامي، إلى إصلاح الهيكل المالي ليصبح مراعيًا للتنمية، وإلى نظام ضريبي عالمي عادل، وإلى معالجة عبء الديون، وهي إجراءات ستسمح مجتمعةً بزيادة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يُنظر إلى هذه الدعوات على أنها مرتبطة مباشرة بمكافحة الإرهاب وحماية هذا الجيل والأجيال المقبلة من الوقوع ضحايا للإرهاب، بوسائل منها التجنيد. وأفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من الشباب في العالم، حيث يوجد 400 مليون شاب في منطقة الساحل، وهي، من قبيل المصادفة، بؤرة الإرهاب الحالية، ولكننا لن نجني ثمار هذه التركيبة السكانية إلا إذا استثمرنا فيها الآن. فإشراك الشباب والنساء وغيرهم من أفراد المجتمع المدني والفئات المهمشة أمر ضروري في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وعلى مقاومة تغذية نزعة التطرف.

وتتشي غيانا على الاتحاد الأفريقي لإطارة القوي لمكافحة الإرهاب ولأوجه التقدم التي أحرزها في التصدي للإرهاب. ومن الأمثلة الملموسة على التزام الاتحاد الأفريقي بمكافحة هذه الآفة مبادرات منها إنشاء وحدة مكافحة الإرهاب داخل القوة الأفريقية الجاهزة وتفعيل الصندوق الخاص للاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب. ولكن كما ذكرنا، سيادة الرئيس، فإننا ندرك أيضاً أن الإرهاب لا يقتصر على الحدود والقارات وليس هناك من بلدٍ محصنٍ ضده. فالإرهاب تحدٍ عالميٍ متنامٍ يهدد صون السلام والأمن الدوليين، ويتطلب بالتالي استجابة عالمية. ونتيجة لذلك، يجب أن يُنظر إلى جهود الاتحاد الأفريقي على أنها مساهمة في الجهود العالمية. وفي هذا السياق، وتأكيداً على أهمية بقاء القيادة الأفريقية في طليعة مبادرات مكافحة الإرهاب في المنطقة، تحت غيانا المجتمع الدولي على دعم جهود إعادة الإعمار وفك الارتباط وإعادة الإدماج والمصالحة في بلدان المنطقة التي تواجه هذه الآفة. ويتطلب ذلك تعزيز الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي من المجتمع الدولي، بما في ذلك من مجلس الأمن. وفي هذا السياق، تقترح غيانا الإجراءات الأربعة التالية.

الأول هو التمويل المستدام. إننا ندعو إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للقرار 2719 (2023) القاضي بزيادة القدرة على التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ولايات مكافحة الإرهاب، وزيادة كفاءتها واستدامتها.

والثاني هو زيادة الاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فلن تؤدي الاستثمارات في مبادرات التنمية إلى تعزيز الجهود الأمنية فحسب، بل ستدعم أيضاً خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، بتعزيز السلام والاستقرار والازدهار. ومن الأهمية بمكان التركيز على الشباب في إطار هذا الجهد.

والثالث هو تعزيز التنسيق. فمن الضروري زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الأفريقية، بما فيها مبادرة أكرام. ومن شأن تحسين التنسيق أن يسهل تبادل المعلومات، وأن يسمح باعتماد أفضل الممارسات وتعزيز الاستجابات الجماعية للتحديات المتشابهة المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويبدو أن التنسيق بين الجماعات الإرهابية جيد، في مجالات منها استخدام التكنولوجيا. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على نحو متناسق إذا أردنا مكافحة الإرهاب بفعالية.

والإجراء الأخير هو مكافحة تمويل الإرهاب. علينا أن نكثف الجهود لتعطيل الشبكات المالية التي تدعم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال جهود عالمية منسقة أمر بالغ الأهمية لإنهاء دورة العنف وانعدام الأمن.

وختاماً، تؤيد غيانا بقوة الحلول التي تقودها أفريقيا والتي تستجيب لأهداف الأمن والتنمية في المنطقة. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بالتعاون مع شركائنا الأفريقيين والدوليين لبناء عالم أكثر أمناً وأماناً للجميع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الوفد الجزائري على عقد جلسة اليوم. وأشكر أيضاً نائبة الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن والسيد جينيت على إحاطاتهم. إن التهديد الإرهابي في القارة الأفريقية أخذ في التوسع. وتواصل الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وداعش إعادة تشكيل نفسها وتعزيز موطئ قدمها في جميع أنحاء القارة. وفي منطقة الساحل، التي

لا تزال تشكل بؤرة هذا التهديد، فإن تنظيم داعش وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين قادران على توسيع نطاق هجماتها لتشمل خليج غينيا، كما حدث مؤخراً في بنن. ويتزايد التهديد الإرهابي حول بحيرة تشاد وفي القرن الأفريقي وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال موزمبيق. وتتكثف الروابط أيضاً بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والجريمة البيئية.

ولكي تكون جهودنا فعّالة، يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية شاملة تتيح أيضاً معالجة أسباب التهديد. وفي العديد من الحالات، يكون العمل العسكري ضرورياً لحماية المدنيين والدفاع عن الأهداف المعرضة للخطر. ولكن الحلول العسكرية الحصرية ليست كافية. ويجب أن نعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود بالتعاون مع دول المنطقة. وهذا يتطلب منا معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تجنيد الإرهابيين، بما فيها الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ. ويجب أن نحافظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون وأن نعزز هياكل الحوكمة. وعلينا أيضاً مكافحة المعلومات المضللة ومكافحة نشر المحتوى المتطرف على الإنترنت.

وعمل المؤسسات الإقليمية الأفريقية ضروري. فالاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يوظفون بدور رئيسي. وتؤيد فرنسا تنفيذ عمليات السلام الأفريقية بموجب الإطار الجديد الوارد في القرار 2719 (2023). فهي ستتيح تعزيز مكافحة الإرهاب من جانب الدول الأفريقية، بدعم من الأمم المتحدة. وترحب فرنسا بالتنفيذ المختلط لهذا الإطار الجديد في السياق الصومالي لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وذلك لدعم الحكومة الصومالية في حربها ضد حركة الشباب. ونشجع أعضاء مجلس الأمن على تأييد هذا النهج بحلول 15 أيار/مايو.

وتطوير القدرات الأفريقية لمكافحة الإرهاب أمر أساسي. وفي هذا الصدد، أرحب بأكاديمية جاكفيل الدولية لمكافحة الإرهاب، التي افتتحتها جمهورية كوت ديفوار وفرنسا في عام 2017، والتي تعمل على وضع دورات تدريبية تقدمها للمديرين التنفيذيين من جميع أنحاء القارة. ومبادرة أكرا، التي تسمح لدول المنطقة بتبادل المعلومات الاستخباراتية، مثال آخر على نموذج الشراكة هذا.

وعلى النقيض من نهج الشراكة هذا، فإن ما يسمى بالعروض الأمنية التي تقدمها بعض الشركات العسكرية الخاصة تأتي بنتائج عكسية ولا تؤدي إلا إلى تأجيج الإرهاب. واستيلاء تلك الجماعات على الموارد الطبيعية وارتكابها انتهاكات ضد السكان المدنيين أمور موثقة بشكل جيد.

وتوفر الأمم المتحدة إطاراً متماسكاً لمكافحة الإرهاب، يشمل الجزاءات التي وضعها المجلس، وتحليلات وتوصيات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبرامج بناء القدرات التي يوظف بها مكتب مكافحة الإرهاب. ستواصل فرنسا دعم هذه البرامج للبلدان الأفريقية، بما يتماشى مع النهج العالمي لمكافحة الإرهاب ووفقاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعددية الأطراف.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الجزائر على عقد هذه الجلسة الهامة. وإنني ممتن لنانبة الأمين العام السيدة محمد والمفوض أدبوي والسيد جينيت على إحاطاتهم اليوم.

سأدلي بثلاث نقاط عامة.

أولاً، وكما قالت نائبة الأمين العام، فإن التهديد الذي يشكله الإرهاب على الدول والمجتمعات الأفريقية آخذ في التزايد. فالجماعات الإرهابية تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي في جميع أنحاء منطقة الساحل، وتعيثُ فساداً في المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من الجهود البطولية المبذولة ضد حركة الشباب، لا تزال تعطل حياة المواطنين الصوماليين والكينيين، ولا يزال أتباع تنظيم داعش هم الأكثر دموية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولئن كانت التدخلات الأمنية الصارمة هي أحد العناصر الحيوية في أعمال مكافحة الإرهاب، فهي وحدها لن تحل المشكلة. وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون العمل على مكافحة الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من نهج سياسي أوسع نطاقاً للحد من احتمال التجنيد في الجماعات الإرهابية.

ثانياً، إن تحسين الحوكمة والحد من الفقر ومعالجة تغير المناخ من الأمور الحاسمة لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الإرهاب. وتلك الجهود كي تكون فعالة يجب أن تشمل المشاركة الكاملة للنساء والشباب والفئات المهمشة. وتلتزم المملكة المتحدة بالعمل مع الشركاء الأفارقة لبناء القدرة على الصمود في مواجهة التهديدات الإرهابية ومعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع إلى النزاع وعدم الاستقرار. ويشمل هذا الدعم حزمة دعم بقيمة 60 مليون دولار في شرق أفريقيا للجهود الإقليمية والصومالية الرامية لمكافحة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الجماعات المنتسبة لحركة الشباب وتنظيم داعش.

ثالثاً، يتطلب التصدي للطبيعة العالمية للإرهاب نهجاً متعدد الأبعاد بدعم من جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والحكومات والشركاء من المجتمع المدني. ترحب المملكة المتحدة بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتيسير الحوار بين الدول في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. تولي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أولوية هامة لتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الشاملة للجميع. ونشجع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، على مواصلة تعميق التنسيق، بسبل من بينها تجديد ولاية القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

كما ترحب المملكة المتحدة بالقرار 2767 (2024)، الذي يأذن بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال للتصدي لحركة الشباب وتنظيم داعش. يجب علينا الآن أن نتكاتف جميعاً لتنفيذ هذا القرار وضمان تمويل البعثة بالكامل للوفاء بولايتها الحيوية.

في الختام، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الشركاء الأفارقة لتعزيز القدرة على الصمود ضد الإرهاب وبناء الأمن والازدهار في جميع أنحاء القارة.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الجزائر على مبادرتها بعقد هذه الجلسة الهامة. وأرحب بوزير الخارجية عطايف الذي حضر إلى نيويورك ليرأس هذه الجلسة. وأشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، والمفوض بانكولي أدويو وكبير المستشارين سعيد جينيت على إحاطاتهم.

لقد شهدت السنوات الأخيرة عودة سريعة للإرهاب العالمي. وقد أدى اشتداد الصراعات والاضطرابات السياسية واستمرار الانكماش الاقتصادي في بعض البلدان الأفريقية إلى السماح للقوى الإرهابية في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وبحيرة تشاد بإشاعة الفوضى. ويخيم شبح الإرهاب على أفريقيا، القارة النابضة بالحياة والزخرة بالإمكانات.

إن هذه الجلسة التي تركز على مكافحة الإرهاب في أفريقيا تأتي في حينها وهي ذات ضرورة قصوى. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية في مكافحة الإرهاب. ومما يشكل أولوية في تعاون الصين مع البلدان الأفريقية تقديم المساعدة إلى أفريقيا في الحفاظ على السلام والاستقرار. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة أفريقيا على التصدي للتحديات التي يفرضها الإرهاب. وأود أن أشدد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن نصر على عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب. وفي ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي اعتمده جميع البلدان، تعهدنا بالسعي من أجل مستقبل خالٍ من الإرهاب. ومن المحزن أنه في الأرباع الثلاثة الأولى فقط من عام 2024، أودت الهجمات الإرهابية بحياة أكثر من 8 000 مدني في أفريقيا. في الآونة الأخيرة، وقعت هجمات إرهابية خطيرة في بنن وبلدان أخرى. وتتواطأ بعض المنظمات الإرهابية الأفريقية بشكل متزايد مع تلك الموجودة في مناطق إقليمية أخرى، مما يخلق تهديداً عابراً للمناطق الإقليمية. ولا بد من التأكيد على أنه بغض النظر عن الرأية التي تعمل تحتها المنظمات الإرهابية وسواء كانت في أفريقيا أو في أي مكان آخر، ينبغي التصدي للإرهاب بقوة ومحاربتة بحزم. إن ازدواجية المعايير في مكافحة الإرهاب والمكافحة الانتقائية للإرهاب وحتى استخدام القوى الإرهابية كأداة لتحقيق مصالح جيوسياسية ذاتية ستؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية.

ثانياً، يجب أن نعزز قدرة الدول الأفريقية على مكافحة الإرهاب، حيث أن الافتقار إلى تلك القدرة ما برح مشكلة لكثير من هذه الدول. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة الدعم الذي يقدمه في شكل معدات ومعلومات استخباراتية وموارد بشرية ولوجستية. وينبغي للأمم المتحدة وشركائها تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودعم أفريقيا في تعزيز مؤسساتها لمكافحة الإرهاب وتنفيذ المزيد من مشاريع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ونقص التمويل هو أكبر تحدٍ يواجه أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب. إننا ندعو الجهات المانحة التقليدية إلى المساهمة بشكل أكبر في دعم جهود مكافحة الإرهاب في البلدان الأفريقية. ونرحب بقرار المجلس بالإذن بتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال بموجب القرار 2719 (2023) من أجل دعم البعثة في احتواء حركة الشباب وغيرها من القوات الإرهابية.

ثالثاً، يجب أن نساعد أفريقيا في القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب. إن العديد من البلدان الأفريقية لديها أصول كبيرة فيما يتعلق بالموارد البشرية والطبيعية. ومع ذلك، فإن ما حدث من نهب استعماري وعوامل تاريخية أخرى قد يؤدي إلى استمرار هذه البلدان لفترة طويلة في أسفل سلسلة القيمة العالمية وغرقها في الفقر، مما يوفر أرضاً خصبة للإرهاب. وتؤمن الصين إيماناً راسخاً بأن أفريقيا قارة حافلة بالوعود وآفاق التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي دعم أفريقيا في النهوض بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وإعطاء الأولوية للتنمية في تعاونها مع أفريقيا ومساعدة أفريقيا على تنمية اقتصاداتها والقضاء على الفقر وتحسين سبل العيش. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لمساعدة الشباب الأفريقي من خلال التعليم وفرص العمل حتى يصبحوا قوة إيجابية للتغيير ولا يتعرضوا لاستدراجهم أو تجنيدهم من جانب التنظيمات الإرهابية.

رابعاً، ينبغي لنا الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة لدعم البلدان الأفريقية في مكافحة الإرهاب. والتكنولوجيات الناشئة في ازدياد مستمر. إنها سلاح ذو حدين - حيث يمكنها أن تعيد البشرية، ولكنها أيضاً عرضة لإساءة استخدامها. وينبغي لجميع الأطراف تعزيز تنظيم التكنولوجيات الناشئة لضمان عدم وقوع التكنولوجيات الحساسة في أيدي الإرهابيين. وفي الوقت نفسه، فقد أصبحت تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والطائرات المسيرة أدوات مهمة في عمليات مكافحة الإرهاب. ويمكنها المساعدة في تعزيز جمع المعلومات الاستخباراتية وتعزيز القدرات التحليلية والمعالجة، وتحديد التهديدات الإرهابية المحتملة في الوقت المناسب، وتعقب الإرهابيين، ومكافحة شبكات تمويل الإرهاب، وتعزيز قدرات الاستطلاع والمراقبة والضربات البعيدة المدى. وينبغي للشركاء الدوليين مساعدة أفريقيا على تجاوز الفجوة التكنولوجية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز نجاعة جهود مكافحة الإرهاب.

إن الصين وأفريقيا جماعة مترابطة مهما اختلفت الظروف، وهذه الجماعة لها مستقبل مشترك في الحقبة الجديدة، وهي قوة مهمة تقود الجنوب العالمي في طريق التضامن والتعاون. في بداية العام الجديد، قام وزير خارجية الصين، السيد وانغ يي، بزيارة بلدان أفريقية، مواصلاً تقليداً متبعاً منذ 35 عاماً بأن تكون أول رحلة خارجية للصين في العام إلى أفريقيا، وهو ما يثبت مرة أخرى أن الصين هي الصديق والشريك الأكثر مصداقية لأفريقيا.

ستواصل الصين تنفيذ مبادرات الشراكة العشر، وخاصة مبادرة الشراكة من أجل الأمن المشترك، كما أعلن الرئيس شي جنينغ في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي. وستعزز الصين تعاونها مع أفريقيا في مجال السلام والأمن، وستدعم أفريقيا في توسيع نطاق قدرتها على مكافحة الإرهاب. ستنفذ الصين منحة بقيمة بليون يوان للمساعدات العسكرية لأفريقيا، وستواصل دعم بناء قوة احتياطية أفريقية وقوة رد سريع، ومساعدة الدول الأفريقية على تدريب المواهب العسكرية وأفراد الشرطة وإنفاذ القانون ودعم الدول الأفريقية في تنفيذ عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب. كما نود أن نتبادل مع أفريقيا التكنولوجيا المتقدمة والخبرة في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم الخبرة والدعم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب في الجزائر العاصمة، وتنفيذ المزيد من مشاريع مكافحة الإرهاب مع الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية. وستعمل الصين مع الشركاء الأفارقة للاستفادة من خط الائتمان للدعم التمويلي بمبلغ 360 بليون يوان الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا لمساعدة الدول الأفريقية على تنمية اقتصاداتها والقضاء على الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل من خلال التنمية والتنشيط.

والصين على استعداد للعمل مع جميع الدول لمواصلة تقديم مساهماتها الإيجابية في التصدي بفعالية لتهديد الإرهاب العالمي وتحقيق عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الجزائر على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام. ولطالما لعبت الجزائر دوراً رائداً في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك بصفتها مناصراً

للاتحاد الأفريقي. وتشيد الدنمارك بقيادة الوزير عطاف. والشكر موصول لنانبة الأمين العام محمد والسفير أديوي والسيد جينيت على إحاطاتهم.

يمثل الإرهاب أحد أخطر التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي. إن انتشاره عالمي، وأمننا الجماعي قد بات في خطر. لا يهدد الإرهاب الاستقرار والتنمية المستدامة فحسب، بل يهدد حياة الملايين حول العالم. في أفريقيا، تتوسع الأنشطة الإرهابية. فمن منطقة الساحل الأفريقي إلى منطقة البحيرات الكبرى إلى القرن الأفريقي، يعاني ملايين المدنيين الأبرياء على يد هذه الآفة القاتلة. وتعد منطقة الساحل الآن موطناً لبعض الجماعات الإرهابية العاملة الأكثر عنفاً، حيث يعزى إليها ما يقرب من نصف جميع الوفيات الناجمة عن الإرهاب على مستوى العالم، كما سمعنا عدة مرات اليوم. وفي المناطق الأخرى المتأثرة بالنزاع، يستغل الإرهابيون غياب وجود الدولة للاندماج والانتشار على حد سواء. لا تتوقف تداعيات هذه الملاذات الآمنة عند الحدود الوطنية. فهي تمتد إلى ما هو أبعد من شواطئ أفريقيا، مما يقوض الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وبالتالي، فإن الإرهاب في أفريقيا ليس مسألة تخص الدول الأفريقية وحدها. فالأمر يهمننا جميعاً، وعلى وجه الخصوص المجلس. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط أساسية.

أولاً، ما لم نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، فإننا سنكتفي بمعالجة نفس التحديات الأمنية مراراً وتكراراً. والإجراء الوقائي هو الإجراء الأكثر فعالية. وهذا يعني اتباع نهج شامل للقطاعات والمجتمع بأسره. ويعني إدماج وتسخير إمكانات النساء والشباب والفئات المهمشة. وهذا يعني زعزعة الوضع الراهن الجامد الذي يهيمن عليه الذكور في كثير من الأحيان والذي يتسم بالإفراط في العسكرة وإضفاء الطابع الأمني. كما أنه يعني أيضاً معالجة العواقب السلبية لتغير المناخ التي تؤدي إلى نقاط الضعف والمظالم. ببساطة، هذا يعني الاستثمار في السلام.

يجب أن تسير مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمبادرات الأمنية في أفريقيا جنباً إلى جنب. ستدعم مثل هذه الإجراءات تحقيق مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق وأجندة 2063 الأوسع نطاقاً التي نعتقد أنها ستسهم بشكل كبير في مكافحة التطرف العنيف. ومن خلال إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في القارة الأفريقية، تضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدور هام. ونرى أن هناك مجالاً لتعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال القرار 2719 (2023)، الذي نعتقد أنه أداة مهمة لدعم عمليات دعم السلام الأكثر استدامة وقوة من الناحية المالية.

نقطتي الثانية هي أن الاستراتيجيات والمناهج الشاملة ذات أهمية، لكنها ليست غاية في حد ذاتها. فالإرشادات لا توقف الإرهابيين إذا بقوا موجودين. يجب أن نبقي هدفنا الشامل المتمثل في التأثير على العالم الحقيقي نصب أعيننا في جميع الأوقات. وفي هذا الصدد، ترحب الدانمرك بخطة العمل الاستراتيجية القارية المقبلة للاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب بفعالية في جميع أنحاء أفريقيا. وسيكون ذلك أداة مهمة في تفعيل رؤية قمة مالابو الاستثنائية بشأن الإرهاب لعام 2022. ونتطلع قدماً إلى تنفيذها على نحو فعال. إن التكيف مع الطبيعة العابرة للحدود لهذا التهديد هو المفتاح لمكافحته. تمتلك أفريقيا شبكة قوية من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكنها - وينبغي لها - أن تؤدي دوراً حاسماً. ينطبق ذلك على

الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما. وينطبق ذلك أيضا على مبادرات مثل مبادرة أكرا وعملية نواكشوط. وبالمثل، هناك حاجة إلى زيادة تبادل المعلومات والتعاون بين الحكومات والجهات الأمنية الفاعلة.

ونقطة الثالثة هي أن تدابير مكافحة الإرهاب الفعالة وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متعارضين، بل هما هدفان متكاملان ويعزز أحدهما الآخر. وللتوضيح، من مصلحة الأمن القومي لنا جميعاً أن نتصدى للإرهاب بطريقة تتفق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن خلال جلوسنا على هذه الطاولة، فإن الأمر منوط بنا لإظهار أن هذا ليس مجرد كلام. يجب ألا تُستخدم تدابير مكافحة الإرهاب كأداة سياسية قسرية لقمع حقوق الإنسان وحرية المعارضين السياسيين أو لتقليص الحيز المدني. كما لا يمكننا أن نقبل أن تصبح عمليات مكافحة الإرهاب عائقاً تعسفياً أمام إيصال المساعدات الإنسانية أو أن تؤدي إلى تجريم المساعدات.

لذلك، ختاماً، فإن استجابة المجلس للهجمات الإرهابية تتبع نمطاً مألوفاً. فنحن ندين ونعزي ونعرب عن تضامننا. هذا أمر مهم، لكنه ليس كافياً. فهناك حاجة إلى نهج شاملة وشراكات معززة لمنع انتشار الإرهاب ومكافحته. وهذا ينطبق على أفريقيا وجميع أنحاء العالم. تعتبر مكافحة الإرهاب في أفريقيا ومعالجة أسبابه الجذرية من أولويات الدانمرك. والتزامنا ثابت لا يتزعزع. وسنواصل دعم شركائنا الأفارقة سياسياً ومالياً وتشغيلياً من خلال بناء القدرات وتبادل المعلومات. لن نلين حتى يتم القضاء على خطر الإرهاب.

السيد سيكيرييس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم على قيادتكم، سيدي الرئيس، وأود أن أعرب عن تقديرنا للجزائر على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية قصوى لنا جميعاً. كما نعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة للغاية.

ينتشر الإرهاب والتطرف العنيف بسرعة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، لا سيما في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، مما يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الأمن البحري الذي يعد حيويًا للتجارة العالمية. إن الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة التي لها صلات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تستغل النزاعات الداخلية وضعف الحوكمة وتغير المناخ وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في القيم والحرية الأساسية. وتطرح الآثار غير المباشرة خطر التدهور واليأس، بينما تغذي الدعاية التحريضية انتشار الأعمال الإرهابية وتكثيفها. ترتكب هذه الجماعات انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، مما يؤدي إلى تفاقم العنف والتطرف.

تملي هذه الديناميكيات المقلقة الحاجة إلى تطوير نهج كلي من خلال ضبط دولي وإقليمي أقوى. تتطلب جهود مكافحة الإرهاب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى. وفي هذا السياق، يكتسب تعزيز مبادرات التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية محورية. تقدم اليونان دعمها القاطع لشركائها الأفارقة في حربهم ضد الإرهاب والتطرف العنيف.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، تؤدي مبادرات مكافحة الإرهاب التي تقودها أفريقيا دوراً أساسياً في الحد من انتشار الدعاية الإرهابية. ونعرب عن دعمنا القوي للجهود الإقليمية، مثل إعلان أبوجا، ومبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، ومبادرة أكرا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز أمن الحدود بين الدول، لا سيما في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، أمران ضروريان للتصدي لتوسع الإرهاب والتطرف العنيف.

ثانياً، تضرب الجهود المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مختلف بعثات حفظ السلام مثلاً على أن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يتجاوز نطاق حفظ السلام التقليدي. ونرحب بإدراج نهج مركز وشامل في بعثات حفظ السلام بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار وجهود بناء القدرات على المدى الطويل في جميع أنحاء أفريقيا. وتهدف بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وهي بعثة يقودها الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى دعم الحكومة الصومالية في حربها ضد الإرهاب، في حين تتصدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة المرتبطة بالإرهاب، في جملة مهام. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الفراغ في مجالي الأمن وبناء السلام الذي نشهده حالياً نتيجة لخفض عدد البعثات مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتكرر اليونان الإعراب عن تقديرها العميق لجميع البلدان التي تساهم بقوات في قوات حفظ السلام وتشدد على أهمية أن تتمتع البعثات بالقدرات اللازمة للوفاء بولاياتها وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ثالثاً، يوفر القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، الإطار اللازم لتطبيق التدابير والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب. وتعزيز التنسيق عبر الحدود، إلى جانب برامج بناء القدرات، خطوة هامة في بناء الشبكات لرصد تمويل الإرهاب ومنعه، وكذلك لتحديد الأصول المرتبطة بالأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات العاملين في أفريقيا، وتجميدها واستردادها.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن اليونان لا تزال ملتزمة تماماً، بالتعاون مع شركائنا الأفارقة، بالمضي قدماً في المبادرات التعاونية الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهو أحد أكبر التهديدات المدمرة لمجتمعاتنا والمحدقة بها.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية، أحمد عطايف، على عقد هذه المناقشة. ونشكر أيضاً نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد ومفوض الاتحاد الأفريقي بانكولي أديوي والسيد سعيد جينيت على رؤاهم الثاقبة.

تشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق إزاء تزايد عدد الهجمات الإرهابية في أفريقيا وفتكها. ونحث أعضاء المجلس على اتخاذ الإجراءات اللازمة والموافقة على إدراج المزيد من الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في أفريقيا في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وذلك لإخضاعهم لتجميد الأصول في جميع أنحاء العالم. ونحث أيضاً الدول الأعضاء على تأييد إدراج أفراد إضافيين في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 2713 (2023) بشأن حركة الشباب. والإرهابيون هم وحدهم من يستفيدون من تقاعس المجلس، لا سيما وأن المال لا يزال يشكل شريان الحياة بالنسبة لهم. وينبغي أن نعزز جهودنا لوقف تدفق الأموال إلى الإرهابيين وتجنب تسييس مقترحات الإدراج في لائحة الجزاءات.

وتدعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات للتصدي للعلاقة المتنامية بين الحوثيين في اليمن وحركة الشباب والجهات الفاعلة الخبيثة الأخرى في الصومال، على النحو الموثق في تقارير فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بالقرار 2140 (2014) (انظر S/2024/731). وسيؤثر الاتجار بالأسلحة وتبادل الخبرات التكتيكية والعملية بين تلك الجماعات سلباً على الأمن في أفريقيا والشرق الأوسط وخارجهما.

وننوه بجهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز هيكل مكافحة الإرهاب.

إن احترام الجهود الأمنية لسيادة القانون وحقوق الإنسان يؤدي إلى بناء الثقة في الشرطة والجيش، وهو أمر حيوي لتقويض تجنيد الإرهابيين. ولكن عندما يعاني السكان من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الأجهزة الأمنية وعندما تغشل الحكومات في توفير الخدمات، قد يلجأ المدنيون إلى المتطرفين العنيفين طلباً للحماية والوساطة في النزاعات وتوفير العدالة.

ومن الضروري أيضاً أن يشارك أفراد المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، على نحو هادف في وضع تدابير مكافحة الإرهاب وتنفيذها، بالنظر إلى فهمهم الفريد لتأثير الإرهاب ومخاطره. وبإستطاعتهم مساعدة الحكومات على زيادة فعالية جهود مكافحة الإرهاب.

وعلياً أن نبذل المزيد من الجهود جماعياً لتعقب تجنيد الإرهابيين في أفريقيا وتنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب المجندين داخل القارة الأفريقية وخروجهم منها ودخولهم إليها.

وتدرك الولايات المتحدة أن مواصلة العمل كالمعتاد من الآن فصاعداً استراتيجية فاشلة لمعالجة التحديات النظامية العميقة التي تواجهها القارة الأفريقية نتيجة للإرهاب. ونتطلع إلى فرصة العمل مع الشركاء الأفريقيين والمجتمع الدولي والمجلس الراغبين في المشاركة لوضع حلول عملية من شأنها أن تتصدى بفعالية للتهديد الإرهابي المتنامي.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الجزائر على تنظيم هذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة. كما نعرب عن امتناننا لجميع مقدمي الإحاطات.

لا تزال الحالة الأمنية في القارة الأفريقية معقدة. ونشهد تزايد نشاط الجماعات الإرهابية والإجرامية. وجميع مناطق أفريقيا تقريباً معرضة للخطر. وفي الوقت نفسه، تعمل المنظمات الإرهابية الدولية بنشاط على تغذية نزعة التطرف لدى السكان المحليين وغرس الأيديولوجيات المتطرفة باستغلال الفتنة الطائفية والدينية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وضعف سلطات الدولة. ويستغل الإرهابيون لتمويل أنشطتهم

التعدين غير القانوني والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات. وهذا هو السبب في إقامة الصلة مع الجريمة المنظمة.

ونشهد توسعاً سريعاً للإرهاب الدولي، وهو أمر بدأ في البلدان الأفريقية في أعقاب العدوان العسكري الغربي على ليبيا في عام 2011. ففي ذلك الوقت، وتحت ذريعة مفهوم المسؤولية عن الحماية، دُمرت الدولة الليبية واقتصادها. وهيات تلك الأحداث المأساوية أرضاً خصبة لتقوية قدرة الإرهابيين في القارة وانتشارهم. واليوم تدلي الدول الغربية ببيانات حول ما يسمى بالظروف المفضية إلى الإرهاب في أفريقيا وتصمت عن حقيقة أن أفعالها غير القانونية وإخفاقاتها تأتي على رأس قائمة الأفعال المفضية إلى تلك الظروف.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على خطورة التهديدات التي تواجهها الدول الأفريقية. فالتوترات لا تزال مستمرة في شمال شرق نيجيريا بسبب نشاط إرهابيي بوكو حرام، وكذلك في تشاد التي لا يتعين على سلطاتها مواجهة الإرهابيين فحسب، بل أيضاً معالجة مشكلة العديد من اللاجئين الفارين إلى تشاد من السودان المجاورة لها، حيث تستمر المواجهة العسكرية التي طال أمدها.

وفي القرن الأفريقي، تعمل حركة الشباب على تقويض كيان الدولة والاستقرار الإقليمي في الصومال. وما فتئت حركة الشباب تعمل على تعزيز قدراتها ونفوذها بلا هوادة، حيث تشن غارات منتظمة وتسيطر على مناطق شاسعة على مقربة من العاصمة. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم حركة الشباب أيضاً الدعاية ولديها هياكل مالية خفية تُجَدَّد بالأموال التي يجري ابتزازها في الأراضي الخاضعة للمتمردين ومن خلال أنشطة أخرى غير قانونية.

وتبذل الحكومة الصومالية قصارى جهدها لمواجهة التهديدات التي تشكلها هذه الجماعة الإرهابية. وقد نفذت الحكومة المركزية مرة تلو الأخرى عمليات هجومية واسعة النطاق ضد المتمردين واتخذت تدابير محددة الأهداف لإفشال أنشطة حركة الشباب الهادفة للحصول على التمويل ونشر أيديولوجيتها.

وتقدم قوات حفظ السلام الأفريقية مساهمة هامة في احتواء التهديد الإرهابي. ففي نهاية عام 2024، اتخذ مجلس الأمن القرار 2767 (2024) القاضي باستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ببعثة جديدة هي بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وانطوت عملية اتخاذ القرار على صدام بين أولئك الذين لم يعودوا يرغبون في تمويل قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال وأولئك الذين لم يرغبوا في تحمل التزامات مالية جديدة، ولا حتى من خلال آلية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، لا تزال مسألة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في النصف الأول من عام 2025 معلقة رغم تصريحات المانحين والشركاء التقليديين للصومال بأنهم يدعمون الأفريقيين وتطلعاتهم.

وللأسف، فإن هذا ليس المثال الوحيد بأي حال من الأحوال على النفاق وازدواجية المعايير. فالأمثلة واضحة للعيان في منطقة الساحل، حيث تكافح مالي والنيجر وبوركينا فاسو ودول أخرى الإرهاب الدولي بمفردها تقريباً. ولا تزال القوى الاستعمارية السابقة تفرض وجودها العسكري في المنطقة بحجة محاربة

الإرهاب، وهو وجود لم ترحب به البلدان الأفريقية لفترة طويلة، لأسباب منها أن ما يسمى بعمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدول الغربية غير فعالة على نحو جلي.

في هذا السياق، نرحب بالسياسة التي تبنتها مالي والنيجر وبوركينا فاسو لتعزيز قواتها ودعم التنسيق المشترك، بما في ذلك بشأن عمليات مكافحة الإرهاب التي تستهدف تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي تثير أنشطتها في منطقة ليبياكو - غورما وعلى حدود دول خليج غينيا قللاً خاصاً.

وأضحى إنشاء تحالف دول الساحل الذي ضم مالي والنيجر وبوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر 2023 معلماً حاسماً في مسيرة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وأحد الأهداف الرئيسية للتحالف صياغة هيكل جديد للأمن والمعونة المتبادلة في غرب أفريقيا. والهدف الرئيسي الآخر هو مكافحة الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية العاملة في منطقة الساحل والصحراء بشكل مشترك، وكذلك منع ومواجهة التهديدات العسكرية وغيرها التي تمس السلامة الإقليمية وأمن الدول الثلاث.

ونرحب بقرار إنشاء قوة مشتركة ضمن التحالف لتنسيق جهود مكافحة الجماعات الإرهابية. وقد نجح جنود التحالف بالفعل في شن غارات مشتركة على معقل المتمردين. وإلى جانب الإجراءات المشتركة، تتخذ بلدان التحالف تدابير انفرادية لرفع الجاهزية العملياتية لقواتها المسلحة. وتتصدر مالي والنيجر وبوركينا فاسو اليوم معركة مكافحة المجموعات الإرهابية في القارة. وهي تستحق كامل الدعم من المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية.

غير أن بعض البلدان تسعى إلى تفويض ما تحقق من إنجازات حتى الآن عبر شن حملات مغرضة في وسائل إعلام تتحكم فيها وتهدف إلى نشر المعلومات المضللة وتشويه صورة السلطات المحلية. كما تحاول دول أخرى زعزعة السلام والأمن في القارة. ونظام كييف من هذه الكيانات. حيث أقر الممثل الرسمي للمديرية الرئيسية للاستخبارات لوزارة الدفاع الأوكرانية، السيد يوسوف وسفير أوكرانيا لدى السنغال، السيد بيفوفاروف، بتورط نظام كييف في الهجوم على القوات المسلحة المالية قرب تنزاواتين على الحدود مع الجزائر في تموز/يوليه 2024. وأكد أن الجماعة المرتبطة بتنظيم القاعدة نفذت هذا الهجوم. كانت استجابة دول الساحل سريعة - إذ أدانت بشدة دعم أوكرانيا للإرهاب في القارة وقطعت العلاقات الدبلوماسية معها.

ووفقاً لصحيفة لوموند الفرنسية، دربت الأجهزة الخاصة الأوكرانية متمردين ناشطين في مالي على تشغيل الطائرات المسيرة والتعامل مع المتفجرات، سواء على الأراضي الأوكرانية أو في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون في مالي. وهذا يؤكد مجدداً الطابع الإرهابي لنظام كييف المدعوم من الغرب والذي يعمل بتوجيه وإشراف وتنسيق وثيق مع موجهيه في منظمة حلف شمال الأطلسي، ولا يتورع النظام عن استخدام أساليب إرهابية صريحة.

كما نذكر الجميع بمعلومات قدمتها الدول الأفريقية ووكالات إنفاذ القانون الأوروبية، مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، بشأن الأسلحة التي قدمتها البلدان الغربية إلى أوكرانيا

والتي تسربت إلى أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية في مناطق مختلفة. وبات إجراء تحقيق دقيق وتقييم شامل لدور الأجهزة الاستخباراتية الأوكرانية والغربية في تنظيم العمليات الإرهابية وتسييرها ضرورياً وملحاً. وتسترشد روسيا بالاحترام المتبادل في بناء علاقاتها مع بلدان المنطقة، وتضع نصب أعينها الخصائص والاحتياجات المحددة لتلك الدول ولكل دولة على حدة. ونود أن نعيد التأكيد على استعدادنا لتطوير التعاون مع الأفارقة وفق الصيغ وبموجب الشروط التي يعتبرها الأفارقة أكثر نجاعة. وسنظل نقدم إسهاماً بنّاءً في مساعي إرساء الاستقرار بالمنطقة، بما في ذلك تقديم المدربين الروس للتدريبات للجنود والعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

ونسعى لتعميق مجالات التعاون الروسي مع الدول الأفريقية، ولا سيما في إطار تنفيذ إعلان مؤتمر القمة الروسي - الأفريقي الثاني بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، المعتمد خلال مؤتمر القمة الذي عقد في سانت بطرسبرغ يومي 27 و 28 تموز/يوليه 2023. إن إقرار بيان مشترك بشأن تنفيذ أحكام الإعلان في المؤتمر الوزاري الأول لمنندى الشراكة الروسية - الأفريقية المنعقد في سوتشي يومي 9 و 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أضاف زخماً جديداً لتطوير علاقاتنا في هذا المجال.

وتولي روسيا اهتماماً خاصاً للتعاون التقني المتخصص تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي ظل محاولات الإرهابيين لإحياء ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في القارة الأفريقية، أضحي من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز قدرات دول المنطقة وأجهزتها لإنفاذ القانون، ودعم أمن الحدود ومكافحة تمويل الإرهاب. ومول الاتحاد الروسي مبادرتين رئيسيتين لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، وهما: برنامج مراكز تنسيق المعلومات الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الأجهزة في مكافحة الإرهاب، ومشروع لمنع وقوع الأسلحة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والمسيرة في أيدي الإرهابيين.

ونرحب بالنتائج الإيجابية، والأهم من ذلك النتائج العملية، لجهود مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في هذا المجال. فقد تم، في إطار المبادرة الأولى المذكورة، وضع سبعة أدلة تدريبية وعقد دورة تدريب باستخدام وحدات مستقلة للمحللين، وتنظيم دورات تدريبية لأكثر من 1 000 ضابط من ضباط إنفاذ القانون المحليين. وفي إطار المبادرة الثانية المتعلقة بالأسلحة، تم تنظيم فعاليتين إقليميتين رئيسيتين بشأن غرب وشرق أفريقيا. وأسهم المشروع في تعزيز قدرات دول المنطقة وتعميق معرفتها بسبل التصدي لاستخدام الإرهابيين للأسلحة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في تنفيذ هجماتهم.

وقدمت روسيا دعماً مالياً لعقد الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب في نيجيريا في نيسان/أبريل 2024. ونحن على ثقة بأن النتائج المحققة ستسهم في تعزيز قدرات دول القارة.

ختاماً، يوفد بلدنا صفوة خبراءها كمدربين للتدريب في مركز تدريب تابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالرباط، حيث يدرّبون موظفين أفارقة مكلفين بإنفاذ القانون بشأن أساليب مكافحة تمويل الإرهاب والتحقيق في العمليات الإرهابية.

وندعو جميع الدول إلى توحيد جهودها من أجل تعزيز فعالية وتنسيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أي مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لمعالي الوزير عطف على عقد هذه المناقشة التي تعقد في الوقت المناسب وعلى الدعوة الموجهة إلى رواندا للمشاركة فيها. كما أود أن أتقدم بالتهنئة للجزائر على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2025. إن قيادتها خلال هذه الفترة الحرجة محل تقدير كبير. ونشيد بالجزائر وفخامة الرئيس عبد المجيد تبون لتوليها الدور المحوري بصفته نصيراً للاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. تأتي هذه القيادة في وقت حرج، ويجب أن نعطي الأولوية للعمل السريع والحاسم من أجل ضمان السلام والأمن في جميع أنحاء القارة.

لم تكن هذه المناقشة لتأتي في وقت أكثر إلحاحاً. فاستشرأب الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يشكل تحدياً مقلماً ومستمرًا. وتتعدد التحديات التي نواجهها - حيث تستغل الجماعات الإرهابية سوء الحوكمة والفقر وأوجه التفاوت والنزاعات المستمرة لتوسيع نطاق نفوذها. وتتفاقم المشكلة بسبب هشاشة حدود العديد من الدول الأفريقية والقدرات المحدودة لقواتها الأمنية. كما أن قصور التمويل وضعف التنسيق فيما بين الدول الأفريقية قد أعاق الجهود المشتركة للتصدي لهذه التهديدات بشكل فعال.

وفي ظل هذه الظروف، وتضامناً مع أشقائنا وشقيقاتنا في منطقة الساحل، قررت رواندا في عام 2018 المساهمة بمليون دولار لدعم تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كانت تلك المساهمة دليلاً على التزامنا بالتضامن الإقليمي، كما نستمر في الوقوف إلى جانب شعوب منطقة الساحل في مواجهتها التهديد المدمر للإرهاب.

ومن المؤسف أن التهديد لم يعد محصوراً في منطقة الساحل وامتد الإرهاب الآن إلى بلدان غرب أفريقيا الساحلية مثل كوت ديفوار وبنن وتوغو. ويسلط هذا الاتجاه المقلق الضوء على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج متعدد المستويات يعزز القدرة على الصمود على الصعيد المحلية والوطنية والإقليمية.

وقد وصل الإرهاب أيضاً إلى الجزء الجنوبي من قارتنا، ولا سيما في كابو ديلغادو، المقاطعة الواقعة في أقصى شمال موزامبيق، حيث قدمت رواندا إسهامات كبيرة للقضاء عليه بناءً على طلب الحكومة الموزامبيقية. وتحسنت الحالة الأمنية على نحو كبير منذ نشر قواتنا في كابو ديلغادو في تموز/يوليه 2021. لقد حققنا مع نظرائنا الموزامبقيين الإنجازات التالية: أولاً، جرت السيطرة على معقل الإرهابيين في المناطق الرئيسية مثل موسيمبوا دا برايا وبالما ومويدومبي. ثانياً، جرى تأمين البنية التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك الطريق N380 المحوري الذي يربط بين المناطق الموجودة في الجزء الشمالي من موزامبيق. ثالثاً، أمكن تحقيق العودة الآمنة لأكثر من 600 000 نازح داخلياً. رابعاً، جرت استعادة الخدمات الأساسية مثل المدارس والأسواق والمراكز الصحية في المناطق التي تعرضت سابقاً للدمار.

ولتعزيز هذه الإنجازات، قررنا نشر 2 500 جندي إضافي في موزامبيق، تعزيراً للقوات التي نُشرت في عام 2021 والبالغ قوامها 1 000 جندي. وهذا يدل على التزامنا الثابت بضمان السلام والاستقرار في المنطقة.

وعلى مقربة من رواندا، لا تزال منطقة البحيرات الكبرى تواجه تهديد الإرهاب، وخاصة من القوات الديمقراطية المتحالفة التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أودت القوات الديمقراطية المتحالفة، التي اعتُبرت إحدى الجماعات المسؤولة عن أفزع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحياة أكثر من 650 مدنياً منذ حزيران/يونيه 2024، بما في ذلك أكثر من 200 شخص في منطقة بيني وحدها.

وعلى الرغم من هذا الخطر الواضح والمائل، من المروع أن نرى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اختارت صرف الانتباه عن هذا التهديد الإرهابي الحقيقي بوصف حركة أخرى بأنها منظمة إرهابية، أي حركة 23 مارس، وهي جماعة تقاوم لحماية مجتمع كونغولي مضطهد. لقد تعرّض المجتمع المحلي الذي تدافع عنه الآن حركة 23 مارس للتهميش الممنهج على مدى عدة عقود، مما أجبر الكثيرين على اللجوء إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك رواندا حيث نستضيف أكثر من 100 000 لاجئ.

وهذا يقودنا إلى سؤال مهم. من يملك الشرعية لتعريف الإرهاب وما هي الجماعات التي ينبغي تصنيفها في خانة المنظمات الإرهابية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ هل يمكن لدولة عضو في الأمم المتحدة أن تعطي لنفسها الحق في إساءة استخدام مفهوم الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية، بما في ذلك لدى مجلس الأمن؟

عندما ننظر إلى الأمر، من الذي يمكن تصنيفه إرهابياً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بخلاف القوات الديمقراطية المتحالفة؟ هل هي حركة 23 مارس، وهي حركة كونغولية تحمي مجتمعا كونغولياً مضطهداً ضحية لخطاب الكراهية، أم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الجيش الوطني، التي دمجت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي قوة إبادة جماعية حيث إنها جماعة فرضت عليها الأمم المتحدة الجزاءات، وكذلك حركة صنفتها حكومة الولايات المتحدة في عام 2001 منظمة إرهابية؟ وكيف تبدو الأعمال الإرهابية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ هل يمكن وصف حماية مجتمع كونغولي مضطهد بالإرهاب أم أن استهداف المدنيين من التوتسي واضطهادهم وقتلهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال إحراق أكثر من 300 منزل للتوتسي الكونغوليين في قرية نتورو بإقليم ماسيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيات نيانتورا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، هو ما ينبغي أن يوصف بالإرهاب؟

لا يمكننا أن نأمل في إيجاد حل لخطر الإرهاب إذا فشلنا في تحديد مرتكبيه الحقيقيين والتصدي لهم. يجب أن يضمن المجتمع الدولي أن تكون جهود مكافحة الإرهاب قائمة على النزاهة والعدالة والالتزام الحقيقي بالسلام. ولا تؤدي إساءة تصنيف الجماعات أو تجاهل أوجه الظلم المنهجية إلا إلى إدامة دورات العنف وتقويض مصداقية أعمالنا الجماعية.

وفي هذا الصدد، تقترح رواندا الخطوات الملموسة التالية لتعزيز القيادة الأفريقية في جهود مكافحة الإرهاب.

أولاً، يجب أن نعزز على نحو كبير القدرات التشغيلية واللوجستية لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وهيكل الأمن الإقليمي مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ويشمل ذلك توفير التدريب المتخصص والمعدات الحديثة والموارد المستدامة لتمكين القوات الأفريقية من منع التهديدات الإرهابية والتصدي لها بفعالية. ويقدم تعاون رواندا مع موزامبيق مثالا مقنعا على ذلك. ويؤكد هذا النموذج من التعاون الثنائي على إمكانات التدخل المصمم لأغراض مخصصة وسياقات محددة. ولذلك، ينبغي أن يشجع مجلس الأمن والمجتمع الدولي ويدعما هذه الترتيبات لأنها أثبتت جدواها في التصدي لتحديات الإرهاب في بعض الدول الأعضاء المتضررة.

ثانياً، يجب دمج مكافحة الإرهاب مع مبادرات التنمية والحوكمة. ويزدهر الإرهاب في المناطق التي يسود فيها الفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية. ينبغي أن نستثمر في برامج التنمية المستدامة التي تعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. ويجب أن تعمل الحكومات على سد ثغرات الحوكمة التي يستغلها الإرهابيون لزرع الفتنة وكسب التأييد.

ثالثاً، يجب أن نواصل تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية. ويتطلب ذلك ضمان تشغيل الأطر المؤسسية بالكامل وتجهيزها لتوفير استجابات في الوقت المناسب ومصممة خصيصاً على الصعيد الإقليمي. وستساعد تعبئة الموارد المالية لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والآليات الأخرى على تقليل الاعتماد على الجهات المانحة الخارجية وتعزيز تولى أفريقيا زمام الأمور في تحدياتها الأمنية.

رابعاً، يجب أن نعطي الأولوية للتعاون الإقليمي وتبادل المعلومات. ويجب أن تنشئ الدول الأفريقية قنوات آمنة لجمع المعلومات الاستخباراتية، مما يتيح الاستجابات السريعة والجماعية للتهديدات العابرة للحدود. وينبغي أن يشمل هذا النهج التعاوني أيضاً الشراكات مع الحلفاء الدوليين الذين يمكنهم دعم بناء القدرات وتعبئة الموارد.

خامساً، يجب أن يكون المنع في صميم استراتيجيتنا. وينبغي أن تنفذ الحكومات برامج التدخل المبكر لمكافحة التطرف العنيف، مع التركيز على تمكين الشباب وقدرة المجتمع على الصمود. وسيساعد تعزيز التسامح واحترام حقوق الإنسان والإدماج على معالجة المظالم التي يستغلها المتطرفون من خلال المبادرات الشعبية. ويجب أن تكون هذه التدخلات مدفوعة بمسؤوليتنا المشتركة بصفتنا أفرقة لضمان ألا يعرقل الإرهاب تطلعات شعوب قارتنا.

ولا تزال رواندا ملتزمة بالعمل مع شركائها الإقليميين والدوليين للتصدي لهذا التهديد المتزايد. ويمكننا بناء قارة أكثر أمناً وأماناً للجميع بالتركيز على الأسباب الجذرية للإرهاب وتعزيز القدرة على الصمود ودعم المبادرات التي تقودها أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد أنطونيو (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): نشكركم، سيدي الرئيس وأخي العزيز، على قيادتكم. وأرحب أيضاً بمشاركة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد والسيد بانكولي أديوي من الاتحاد الأفريقي في جلسة اليوم، وكذلك بحضور أخي السيد سعيد جينيت الذي لا يخفى إسهامه في القضية الأفريقية. وأرحب بحضور زملائي الوزراء وأعضاء مجلس الأمن. بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على دعوتها جمهورية أنغولا للمشاركة في المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ الجزائر على أهمية هذه المبادرة، التي تهدف إلى معالجة موضوع يندرج ضمن الأولويات الاستراتيجية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وهي الخطة التي تعززت بأمر من الرئيس تيون الذي يناصر مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

وأود قبل كل شيء أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالدور الريادي للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، نتيجة تجربتها التي خاضتها في هذا المجال، كما أشترم بحق في بيانكم، سيدي الرئيس، وهو دور كان له أثر حاسم في الاستراتيجية الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب بصيغتها الحالية، بسبل منها اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته لعام 1999، وخطة العمل لعام 2002، وإنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر العاصمة.

(تكلم بالإنكليزية)

لدينا فرصة فريدة ومناسبة التوقيت للتركيز على آفة تشكل مصدر قلق كبير نظراً لتناميها في أفريقيا. ففي غضون بضعة عقود، تحولت هذه الآفة من ظاهرة غير ملحوظة ومحدودة جداً إلى مشكلة أخذت في التوسع في العديد من مناطق قارتنا مع تزايد مستويات العنف. وهناك إجماع اليوم على أن الإرهاب يمثل ظاهرة معقدة وشاملة في جميع المناطق على كوكبنا، وأنه يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن في العالم، لأنه يقوض القيم والمبادئ الأساسية للقرن الحادي والعشرين، بما فيها التنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والحالة في أفريقيا حرجة بشكل خاص. فوفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024، انتقلت بؤرة الإرهاب من الشرق الأوسط إلى منطقة الساحل الوسطى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي مسؤولة حالياً عن أكثر من نصف الوفيات الناجمة عن هذه الآفة. وتعمل الجماعات الإرهابية بأعلى وتيرة في شمال أفريقيا والساحل ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولا سيما في منطقة كابو ديلغادو في موزامبيق، حيث تتسبب في ارتفاع عدد القتلى والنازحين واللاجئين.

ومن ناحية أخرى، يميل الإرهاب إلى تثبيط الاستثمار الخاص ويحفز هجرة الشباب الأفريقي إلى أجزاء أخرى من العالم، ولذلك فهو يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة وآفاق رفاه شعوبنا، وبالتالي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ويراودنا القلق إزاء استخدام الإرهابيين لمناطق النزاع، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة التي تعمل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي منطقة تنتشر فيها بالفعل العديد من الجماعات المسلحة التي تشارك حتى في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتشير أيضاً العديد من المصادر إلى أن الجماعات الإرهابية،

مثل حركة الشباب، أوضحت مصادر تمويل للعديد من الجماعات المسلحة الأخرى العاملة في المنطقة، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلام في المنطقة. ولذلك فإننا نرحب بالإجراءات التي أعلنها اليوم وزير خارجية الصومال ضد المشاركين في تمويل الإرهاب.

ويروادنا القلق أيضاً إزاء الاتجاه المتمثل في هجرة الجماعات الإرهابية إلى سواحل المحيط الأطلسي، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب تشمل تفاقم ظواهر من قبيل القرصنة البحرية، بما في ذلك في خليج غينيا. ولذلك يلزم تعزيز الآليات القائمة، مثل لجنة خليج غينيا، التي يوجد مقرها في جمهورية أنغولا، والمبادرات الأخرى المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، أي منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، والتعاون بين الدول الأفريقية الأطلسية، والشراكة من أجل التعاون الأطلسي.

ويمثل الإرهاب تحدياً كبيراً للسلام والأمن الدوليين، وهو أحد أخطر التهديدات الوجودية لأي بلد. ولتخفيف حدة هذا الخطر، نعتقد أن تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتقوية مؤسسات الدولة وإنشاء أنظمة إنذار مبكر هي أمور أساسية. ولذلك، فإننا ندافع عن أهمية تنفيذ قرارات القمة الاستثنائية السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات - التي عقدت في مالابو في 28 أيار/مايو 2022، بناء على اقتراح من فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا - والتي حللت الأسباب الجذرية واعتمدت تدابير لمنع ومكافحة هاتين الآفتين في القارة. وقد شدد القادة الأفارقة على ضرورة تضافر الجهود على المستويين الإقليمي والقاري لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما من خلال تنفيذ خطة عمل قوية لمكافحة الإرهاب، وزيادة تبادل المعلومات وبناء القدرات المتكاملة لمركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب وتعزيزها.

وينبغي دعم إجراءات مكافحة الإرهاب بموارد مالية مستدامة ودعم فني ولوجستي، ولا سيما من خلال زيادة أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتحديدًا عن طريق حشد الأموال في سياق تنفيذ القرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، منظمنا القارية.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة، وتحديداً في المواد من 52 إلى 54 من الفصل الثامن، إطاراً مناسباً للتعاون وتقاسم المسؤوليات بين الأمم المتحدة والهيئات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي فإن النهج المتعدد الأطراف الذي أكدت عليه العديد من الوثائق المرجعية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يشكل خياراً استراتيجياً في مكافحة الإرهاب.

وقد أُشيرَ إلى التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في العديد من قرارات مجلس الأمن التي تشدد على أهمية هذا النوع من التعاون الدولي لمكافحة هذه الآفة. ولذلك فإننا نعتقد أن الإجراءات التالية مهمة للغاية: الموازنة بين الاستراتيجيات والإجراءات؛ وإعطاء الأولوية للحلول الإقليمية ودعمها؛ وتعزيز القدرة على حماية البنية التحتية الحيوية والمجالات ذات الاهتمام المشترك؛ وتعزيز نهج كلي يجمع بين البعد الأمني والتدخل الاجتماعي والاقتصادي، من أجل إضعاف العوامل التي تعتبر أحياناً أسباباً جذرية للإرهاب. ويمكن لهذه الإجراءات أن تؤدي إلى تعزيز فهم أفضل للديناميات الأمنية على المستوى الإقليمي، وتنسيق الجهود المبذولة في مجال الدبلوماسية الوقائية ووضع استراتيجيات أكثر فعالية

لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وبالتالي ضمان اتباع نهج أكثر واقعية وشمولية في مواجهة التحديات التي تواجه السلام والاستقرار في القارة وفرص تحقيقهما. ولذلك فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتكتلات الإقليمية في جهد مشترك لمكافحة انتشار الإرهاب وتكالبه في القارة الأفريقية.

في الوقت الذي أتكلم فيه الآن، تستعد جمهورية أنغولا لتولي رئاسة الاتحاد الأفريقي في شهر شباط/فبراير القادم. وتكرر أنغولا مرة أخرى إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره - وهو مبدأ تسترشد به في مواقفها الدبلوماسية وعلاقاتها الدولية - وتدافع عن ضرورة إيجاد حلول تمويلية مناسبة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها من أجل استدامة الجهود العالمية والتكميلية لمكافحة الإرهاب. إننا نعتقد أن تبادل الخبرات الناشئة عن هذه الأفكار اليوم سيسهم في تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر لتعزيز وتقوية تعاون الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية، بما في ذلك ما يتعلق بطرائق المشاورات الدبلوماسية والإجراءات المشتركة لصالح منع ومكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أختتم بالقول إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على عالم يجب أن تعمل فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا لمنع الأزمات والسيطرة عليها وحلها. وبالتالي، فإن من واجبنا أن نمثل لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جنوب السودان.

السيد غوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتزم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأؤكد لكم دعم بلدي وتعاونه الكاملين. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، والسفير بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، والسفير سعيد جينيت، كبير المستشارين في المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، على إحاطاتهم.

يتشرف جنوب السودان بمخاطبة المجلس بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في تعزيز القيادة الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب والنهوض بالسلام والأمن المستدامين في قارتنا. فاليوم، لا يقتصر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على تهديد الاستقرار الأفريقي فحسب، بل يهددان السلام العالمي أيضاً. ولذلك، يجب أن يكون التصدي لتلك التحديات أولوية جماعية - أولوية تحترم وتعزز الملكية والقيادة والحلول الأفريقية. وأود أن أ طرح النقاط التالية.

إن الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في طليعة جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا. ومع ذلك، لا يمكن للقيادة الأفريقية أن تنجح إلا بالدعم الثابت من المجتمع الدولي، ولا سيما الدعم الذي يقدمه المجلس. ونحث مجلس الأمن على تعزيز شراكته مع الاتحاد الأفريقي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يعني ذلك تأييد عمليات السلام التي تقودها أفريقيا فحسب، بل يعني أيضاً ضمان توجيه تلك البعثات من خلال الخبرة والمعارف المحلية الأفريقية. لا تحتاج أفريقيا إلى حلول مفروضة من الخارج، بل تحتاج إلى شراكات تعترف بقدرتنا على حل تحدياتنا الخاصة وتدعمها.

وتكمن الفجوة الحرجة في جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا في توفر التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به. إن مسألة التمويل أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. ويدعو جنوب السودان المجلس إلى دعم الآليات التي تضمن توفير موارد مالية مباشرة وموثوقة لعمليات السلام الأفريقية. ويشمل ذلك دمج البعثات التي تقودها أفريقيا في الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب استكشاف آليات تمويل مبتكرة، مثل الاستفادة من عائدات الموارد الطبيعية، وإشراك المؤسسات المالية الدولية وتعزيز مساهمات القطاع الخاص. ولا يمكننا مواصلة مكافحة الإرهاب مع معالجة أسبابه الجذرية إلا بوجود تمويل ثابت.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر أساسي لمكافحة الإرهاب. فالجماعات المتطرفة تزدهر في البيئات التي يستمر فيها الفقر والبطالة وعدم المساواة. وتؤكد خطة عام 2063 - وهي رؤية الاتحاد الأفريقي لأفريقيا التي تنعم بالسلام والازدهار - على أهمية معالجة تلك الأسباب الجذرية. ويدعو جنوب السودان المجلس إلى دعم مبادرات التنمية وإعطاء الأولوية للتعليم والبنية التحتية وتوظيف الشباب وتمكين المرأة. ومن خلال الاستثمار في شعوبنا وتوفير الأمل في مستقبل أفضل، فإننا نحد من ضعف مجتمعاتنا أمام الأيديولوجيات المتطرفة.

و تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الأفريقية، مثل عملية نواكشوط ومبادرة أكرا، أمر حيوي. ويوصي جنوب السودان بإجراء مشاورات مشتركة منتظمة وتبادل المعلومات وتنظيم برامج بناء القدرات لتحسين التنسيق والفعالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع استراتيجيات متكاملة للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مع التركيز على تمكين الآليات الإقليمية من الاستجابة السريعة للتهديدات الناشئة. ويدرك جنوب السودان الدور الكبير للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في تمويل الإرهاب، سواء من خلال التدفقات المالية غير المشروعة أو الاتجار بالمخدرات أو تهريب الأسلحة. وتدعو المجلس إلى دعم الدول الأفريقية في تعزيز أنظمة الاستخبارات المالية وأطر أمن الحدود. إن التعاون الإقليمي والدعم الفني من جانب الشركاء الدوليين ضروريان لتعطيل تلك الشبكات. ويجب إعطاء الأولوية لإيجاد إطار قانوني قوي ومبادرات لبناء القدرات من أجل منع وصول الأموال إلى التنظيمات والجماعات الإرهابية.

ويجب أن تُمنح الدول الأفريقية الأدوات والحرية للوفاء بولاياتها من أجل حماية مواطنيها. وغالبا ما تحد الجزاءات وتدابير حظر الأسلحة من قدرة الدول الأفريقية على الاستجابة بفعالية للتهديدات الأمنية. ويدعو جنوب السودان المجلس إلى رفع تدابير حظر الأسلحة والجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على بلدنا. لقد كانت الأعمال الإرهابية جزءا من قصة جنوب السودان خلال أيام النضال، ولكننا شهدنا الأسبوع الماضي عملاً إرهابياً يحدث أنيا أمام أعيننا، مع وقوع أعمال قتل لإنسانية لمواطنين أبرياء من جنوب السودان في السودان عندما استولى الجيش السوداني والمجموعة المتحالفة معه على ود مدني. لقد تعرض أبناء شعب جنوب السودان للقتل بوحشية. ونشكر الاتحاد الأفريقي ورئيس جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على إدانة ما حدث لشعبنا، وتدعو مجلس الأمن إلى الانضمام إلينا في دعوتنا لإجراء تحقيق في مقتل أبناء شعبنا في جنوب السودان. لقد وصف رئيسنا أيضا ما حدث لشعبنا بأنه عمل إرهابي ودعا إلى إجراء تحقيق. كما نحث مجلس الأمن على الانضمام إلينا في دعوتنا.

ولهذا السبب، لا بد من اعتماد نهج أكثر مرونة ودعمًا - نهج يعترف بالتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الأفريقية ويعطي بناء القدرات أولوية أكبر من فرض القيود.

وختاماً، يؤمن جنوب السودان إيماناً راسخاً بأن التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة في أفريقيا يتطلب نهجاً كلياً شاملاً بقيادة أفريقية - نهجاً يدمج الأمن والتنمية والحوكمة. إننا ندعو المجلس إلى الوفاء بالتزامه بدعم القيادة الأفريقية واحترام سيادتنا وتعزيز الشراكات الهادفة. يمكننا معاً أن نضمن تحقيق أفريقيا رؤيتها لقارة تنعم بالسلام والازدهار والتكامل بما يتماشى مع خطة عام 2063. لنعمل بإلحاح ووحدة لمواجهة تلك التحديات المشتركة وبناء مستقبل لا تكون فيه أفريقيا قادرة على الصمود فحسب، بل تكون فيه منارة للسلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية ناميبيا.

السيد موشلينغا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الوزارية بروح من الوحدة والمسؤولية المشتركة للتصدي لواحد من أكثر التهديدات للسلام والأمن العالميين إلحاحاً، ألا وهو الإرهاب. فتلك الآفة لا تعرف حدوداً ولا ديناً، وفي بعض الحالات، لا تعرف أيديولوجية. فهي تضرب بشكل عشوائي، مخلفة وراءها عدداً لا يحصى من الأرواح المحطمة والمجتمعات المدمرة والمجتمعات التي تزعزع استقرارها والأشخاص الذين يعانون من الصدمات النفسية. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم.

في أفريقيا، لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن والتنمية، مقوضاً الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الحيويين لازدهار القارة. من منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي وأجزاء أخرى، تستغل الجماعات المتطرفة العنيفة الفقر وعدم المساواة والتهميش وثورات الحوكمة لتجنيد الأفراد ودفعهم إلى التطرف، الأمر الذي يديم دورات العنف وعدم الاستقرار.

إن الإرهاب ليس تحدياً جديداً، لكن طبيعته المتطورة وانتشاره السريع عبر البلدان والمناطق يتطلب منا استجابة عاجلة وجماعية. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة صعود شبكات الإرهاب العابرة للحدود الوطنية؛ واستخدام التكنولوجيا لنشر الأيديولوجيات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية المتطرفة؛ وزيادة في هجمات الإرهابيين الذين يعملون بانفراد التي يصعب التنبؤ بها. تسلط تلك الاتجاهات الضوء على الطبيعة التكيفية للإرهاب والحاجة إلى استراتيجيات مبتكرة ومنسقة ومستدامة لمكافحة الإرهاب.

منذ 24 عاماً، اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجيتها العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة 288/60)، كأداة فريدة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وتبقى الحلول السياقية مهمة، وترتبط العديد من التحديات بالسعي إلى تعزيز القيادة والملكية الأفريقية لجهود مكافحة الإرهاب. والمبادرات التي تقودها أفريقيا، مثل عملية نواكشوط ومبادرة أكرا، تتماشى بقوة مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وقد أثبتت تلك الجهود أن الحلول المستدامة للإرهاب يجب أن تكون نابعة من الداخل، ومحددة السياق، وتركز على الناس ومدفوعة من قبل أصحاب المصلحة المتعددين. ولكن، من أجل تحقيق ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى دعم شامل من المجتمع الدولي، لا سيما في المجالات التالية:

أولاً، فيما يتعلق بتعزيز القدرات المؤسسية، يجب تمكين الدول الأفريقية من قيادة جهود مكافحة الإرهاب من خلال بناء مؤسسات قوية قادرة على التصدي للتهديدات الأمنية المباشرة والتحديات الهيكلية طويلة الأجل. ويشمل ذلك تعزيز آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية والمساعدة الفنية، وتحسين الأنظمة القضائية وضمن المساواة وسيادة القانون.

ثانياً، فيما يتعلق بدمج المقاربات التنموية والأمنية، لا يمكن لجهود مكافحة الإرهاب أن تنجح من دون معالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف. فالاستثمارات في القضاء على الفقر والتعليم وتهيئة فرص العمل والرعاية الصحية والبنية التحتية ضرورية للحد من نقاط الضعف التي تستغلها الجماعات الإرهابية. يجب أن تعطي النهج التي تركز على التنمية الأولوية لاحتياجات المجتمعات المهمشة وتضمن توفير فرص اقتصادية شاملة، لا سيما للشباب والنساء.

ثالثاً، هناك حاجة إلى بذل جهود منسقة لدعم منع الأنشطة الإرهابية والكشف المبكر عنها، بما في ذلك تمويل الإرهابيين وتعبئتهم وتجنيدهم.

رابعاً، فيما يتعلق بضمان التمويل المستدام والشراكات، بينما أظهرت المبادرات التي تقودها أفريقيا مرونة وابتكاراً ملحوظين، يفتقر العديد منها إلى الموارد المالية اللازمة لاستدامة عملياتها. وتواجه الدول الحاجة إلى تخصيص أجزاء من ميزانياتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، مما يؤدي إلى تحويل الأموال التي تشتد الحاجة إليها من الأولويات الاجتماعية والبرامج الحكومية التي تهدف إلى تعزيز التنمية. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بتوفير تمويل مرن وكاف ويمكن التنبؤ به لبرامج السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وفي ذلك السياق، ترى ناميبيا أن اتخاذ القرار 2719 (2023)، بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والقرار 2767 (2024)، الذي أيد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي باستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ببعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، يمثلان معلمين هامين من المتوقع أن يكون لهما دور هام في التصدي للتهديدات الإرهابية والأمنية.

وإذ تستمر مكافحة العالمية للإرهاب، برزت تحديات جديدة، بما في ذلك استخدام الفضاء الإلكتروني من قبل المنظمات الإرهابية للتجنيد وزرع نزعة التطرف ونشر الدعاية. وتوفر الشبكة الخفية والاتصالات المشفرة إمكانية إخفاء الهوية، ما يجعل من الصعب على الحكومات ووكالات إنفاذ القانون تعقب أنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي تهيء أرضاً خصبة لترسخ الأيديولوجيات المتطرفة. وتود ناميبيا أن تؤكد على أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتحملان مسؤولية أخلاقية واستراتيجية لدعم جهود أفريقيا في قيادة مكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وضمن توافق استراتيجيات مكافحة الإرهاب مع القانون الدولي.

ولا يمكننا تحقيق النجاح في انعزال. فالإرهاب مشكلة عالمية، وتتطلب استجابة عالمية. والتعاون الدولي ليس مجرد خيار، بل ضرورة. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على دور المنظمات الإقليمية والمجتمع

المدني والقطاع الخاص. فإسهاماتهم، من مكافحة التطرف عبر الإنترنت إلى مساعدة ضحايا الإرهاب، لا تقدر بثمن. والإرهاب يهدف إلى زرع الخوف والانقسام، ولذلك، تكمن قوتنا الكبرى في قدرتنا على مقاومة تلك القوى بالوقوف معاً. وبتعزيز التفاهم المتبادل ونبذ الكراهية بجميع أشكالها، يمكننا بناء مجتمعات قادرة على الصمود محصنة ضد سموم التطرف.

في الختام، لا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين في أفريقيا من خلال التدابير العسكرية وحدها. ومن خلال تبني نهج تقودها أفريقيا وتركز على التنمية، تتاح للمجتمع الدولي فرصة للارتقاء إلى مستوى التحدي ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود ودعم تطلعات أفريقيا إلى مستقبل يسوده السلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية أوغندا.

السيد أبو بكر (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو لجميع الحاضرين سنة جديدة سعيدة. لقد أخلجت تواضعي بشدة دعوتي لمشاركتكم، السيد الرئيس، في هذه المناقشة بشأن مكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية، مع التركيز على الحلول التي يمكن أن نقدمها معاً للتعامل مع هذا المرض الذي دمر القارة. كما أغتتم هذه الفرصة لأشكر أهل الرأي على تقديم إحاطات لنا بشأن هذا الموضوع تحديداً.

لقد تأثرت معظم أنحاء أفريقيا بالإرهاب - من منطقة الساحل الأفريقي، مروراً بحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي وشمال موزمبيق وصولاً إلى منطقة البحيرات العظمى. وقد نُسب ذلك الشر إلى جماعات مثل بوكو حرام وحركة الشباب وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا والقوات الديمقراطية المتحالفة والكثير غيرها، وكانت له آثار مدمرة على حياة الناس وسبل عيشهم.

وكما أشرت في وقت سابق، سيدي الرئيس، أفاد مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب أنه وقع ما مجموعه 3 200 هجوم إرهابي في القارة الأفريقية، في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، الأمر الذي أسفر عن 13 000 حالة وفاة. وبلغت نسبة المدنيين 67 في المائة من تلك الوفيات. قد يرغب المشاركون في معرفة أن هذه الإحصائية تشمل 42 تلميذاً قُتلوا في مدرسة بالقرب من مبوندي في غرب أوغندا، وسائحا بريطانيا وآخر من جنوب أفريقيا مع مرشدهم الأوغندي في حديقة الملكة إليزابيث الوطنية في غرب أوغندا كذلك. وربما، بهذا المعدل - ولكن أمل ألا يحدث ذلك - بحلول شهر شباط/فبراير من هذا العام، سيكون أكثر من 18 000 أفريقي قد ماتوا نتيجة للإرهاب. ذلك هو الواقع المحزن الذي تواجهه أفريقيا.

إن الإرهاب، كما نعلم جميعاً، هو عنف منظم يُمارس بشكل عشوائي لتحقيق أهداف أو أغراض سياسية. غير أنه ما من شك، في أن الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وتكمن الأسباب السياسية في مسائل الأيديولوجيا والهوية - الهوية من حيث القبيلة أو الدين، ما يخلق شعوراً "بمع وضد". وقد تتعلق الأسباب الاقتصادية بتقاسم الموارد والسلع والخدمات أو توزيعها، مع شعور بعض المجموعات بالحرمان.

وظلت الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في جزيرة العرب وحركة الشباب والكثير غيرها، تدرج على نحو متزايد تقنيات متطورة على في عملياتها لتعزيز دقة هجماتها وقدرتها على الفتك. ويمثل استخدام الطائرات المسيرة لأغراض الهجوم تهديداً تكتيكياً جديداً يتطلب تدابير مضادة فورية، بما في ذلك الدفاعات المضادة للطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة المعززة. ولا يمكن لأي دولة بمفردها، مهما كانت متطورة، أن تنجح لوحدها من دون دعم جماعي من الدول الأخرى، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. وفي ذلك الصدد، تود أوغندا أن تنثي على فخامة الرئيس فيليكس أنطوان تشيسكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، لقبوله أن تعمل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية معا في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة تحالف القوى الديمقراطية. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى العمل الجماعي في شكل تعاون دولي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للإرهاب في مجالات مثل غسل الأموال والجريمة السيبرانية والاتجار بالبشر. وبذلك الطريقة، يمكننا معاً إضعاف قدرة الإرهابيين على العمل.

تميل الحدود بين الدول الأفريقية إلى أن تكون سهلة الاختراق إلى حد كبير. ويرجع ذلك جزئياً إلى الطريقة غير الحكيمة والمتهورة التي رسمت بها الحكومات الاستعمارية تلك الحدود. ففي كثير من الأحيان، تتقاطع الحدود بين المجتمعات. وأنا متأكد من أن الكثيرين هنا قد سمعوا عن الحالة التي يكون فيها شقيقان ينتميان إلى بلدين مختلفين. فقد كان فخامة نائب الرئيس مودي أووري نائباً لرئيس كينيا، بينما كان شقيقه الأصغر أجري أووري وزيراً في حكومة أوغندا، وهما شقيقان من عائلة واحدة ينتميان إلى بلدين مختلفين بسبب الحدود الغربية التي ورثاها. وحدث ذلك لأن الحدود بين كينيا وأوغندا تمر عبر موطنهم، وبالتالي كان لديهم الخيار بين أن يكونوا أوغنديين أو كينييين.

وفي حالات أخرى، تكون الحدود عبارة عن وادٍ أو تل، مع وجود أقارب على جانبي الوادي أو التل. ومن الصعب إدارة هذه الحدود ليس فقط لأنها غير معلّمة، ولكن أيضاً لأنها لا تحترم، وبالتالي تهيء فرصاً لتسلل العناصر الإرهابية بسهولة. لذلك ينبغي للدول تعزيز التعاون والإدارة عبر الحدود من خلال تسيير الدوريات ودمج التقنيات في إدارة الحدود.

لا شك في أن المعلومات والاستخبارات أمران حاسمان في مكافحة الإرهاب. وينبغي للدول أن تأخذ زمام المبادرة لتعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات والتسامح والتعاون في الاستجابات الإقليمية، فضلاً عن الشراكات الدولية، من أجل الحد من انتشار الإرهاب. ولا يمكن متابعة العديد من الأنشطة إلا بتمويل كافٍ وموثوق به. وينطبق ذلك أيضاً على الأنشطة الإرهابية. لذلك من الضروري أن تضع الدول آليات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، للتعامل مع مصادر تمويل الإرهاب.

وأوغندا عضو في مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، كما إن وحدة الاستخبارات الأوغندية، هيئة الاستخبارات المالية، عضو في مجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية. وكانت أوغندا مدرجة، خلال معظم عام 2023، في القائمة الرمادية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. غير أن التقارير اللاحقة الصادرة عن فرقة العمل تشير إلى أن أوغندا أظهرت تقدماً في تعزيز

جهود مكافحة غسل الأموال ومكافحة نظام تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال إثبات أن وكالات إنفاذ القانون والسلطات القضائية تطبق جريمة غسل الأموال بما يتماشى مع المخاطر المحددة. واليوم أوغندا خارج القائمة الرمادية. وفي رأيي، ذلك مجرد مثال بسيط على نوع الإجراءات التي ينبغي للدول اتخاذها للتعامل مع تمويل الإرهاب. وينبغي ألا يقتصر ذلك على التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية في مجالات مثل الجريمة السيبرانية والاتجار بالبشر وحتى غسل الأموال.

وإذ نبحث عن طرق لوقف تدفق التمويل إلى المنظمات الإرهابية، يجب علينا أن نجد في الوقت نفسه التمويل اللازم لعملياتنا وبرامجنا في مكافحة الإرهاب. ومكافحة حركة الشباب في الصومال مثال جيد على ذلك. وكانت مسألة التمويل منذ عام 2007، عندما بدأت مكافحة حركة الشباب، نقطة شائكة. ولا شك في أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال قامتتا بعمل يستحق الثناء، وأود أن أشيد بالبلدان المساهمة بقوات على تضحياتها. ولكن، كان بإمكان بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال القيام بعمل أفضل بكثير لو تم التعامل مع مسألة التمويل بشكل أفضل. واليوم، يزرع الاتحاد الأفريقي تحت عبء ديون تزيد قيمتها عن 150 مليون دولار من المتأخرات المستحقة على حساب عمليات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وهنا يأتي دور هذا المجلس ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهي الكيانات المكلفة بصون السلام والأمن في العالم. ونحن إذ نطلق بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، يجب علينا أن نضمن تمويلًا كافيًا ويمكن التنبؤ به وحسن التوقيت. وينبغي توجيه اشتراكات الاتحاد الأفريقي المقررة لدعم عمليات دعم السلام تلك. وعدم القيام بذلك يعني الحكم على بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال بالفشل قبل أن تبدأ.

وفي كثير من الأحيان، قد تكون الجماعات الإرهابية مقيمة في مناطق أخرى غير البلد الذي ترغب في العمل فيه. وعلى ذلك، فإنها تخطط وتنظم وتنطلق بعمليات ضد بلد آخر ومواطنيه من تلك المنطقة. وذلك هو الحال بالنسبة للقوات الديمقراطية المتحالفة، التي توجد قواعدها بشكل رئيسي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تنطلق منها عملياتها إلى أوغندا، متسببة في تدمير الأرواح والممتلكات. إن مقتل السائحين اللذين ذكرتهما للتو و 42 تلميذًا في مبوندي كان على يد إرهابيي القوات الديمقراطية المتحالفة المنطلقة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ثم يدعو ذلك الدول، وكذلك الشركاء الدوليين، إلى اتخاذ التدابير المناسبة لضمان عدم استخدام الإرهابيين لأراضي كل منها في إعداد أو تمويل أو تنظيم الأعمال الإرهابية التي يراد ارتكابها ضد دول أخرى ومواطنيها.

فالإرهابيون والمتطرفون يستغلون الاختلافات بين الأديان، وخاصة الإسلام والمسيحية، لتجنيد الشباب ودفعهم إلى التطرف. لقد شاهدت مؤخرًا برنامجًا على التلفزيون النيجيري كان فيه شيخ مسلم وأسقف مسيحي يخاطبان معًا تجمعا. كان رجل الدين المسلم يقتبس من آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن السيد المسيح والسيدة مريم العذراء ليبيّن ليس فقط مدى التقارب بين الإسلام والمسيحية، بل أيضًا مدى احترام المسلمين للمسيح والمسيحية. وقد أعجبتني وبعثت في الأمل تلك المبادرة والتفاعل. لذلك هناك حاجة إلى الدعوة

إلى إقامة وتعزيز حوار بين الأديان، بهدف تعزيز الوئام والتسامح والتعايش السلمي بين مختلف الأديان، وبالتالي حرمان المتطرفين من استخدام الدين للتجنيد. ومن المهم جداً أن تولي الأمم المتحدة اهتماماً لمشكلة زرع نزعة التطرف في الشباب، لأن زرع نزعة التطرف هو النار التي تغذي التطرف. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة بأسرها، يحتاج الأمين العام إلى استكشاف بدائل أكثر جدوى واستدامة على المدى الطويل من أجل معالجة مشكلة تطرف الشباب. فمنذ زرع نزعة التطرف، يستعد عدد كبير من الشباب للانخراط في الإرهاب، ما يخلق مشكلة أكبر بكثير.

لقد ذكرت في وقت سابق الحرمان الاقتصادي وانعدام الفرص الاقتصادية كأحد الأسباب التي تجعل الإرهاب يزدهر في بعض الولايات القضائية. في مثل هذه الحالة، هناك حاجة إلى تطوير وتكييف مقاربات شاملة ومتعددة الأبعاد تعالج الأسباب الجذرية والدوافع الهيكلية للنزاع، بما في ذلك وضع برامج اجتماعية واقتصادية مدروسة تهدف إلى التمكين الاقتصادي، لا سيما للشباب والنساء، وإدخالهم في الاقتصاد النقدي. فيوجد في العديد من البلدان الأفريقية عدد كبير من السكان خارج الاقتصاد النقدي. وذلك لا يستحوذ على قلوبهم وعقولهم فحسب، بل يعيد توجيههم بعيداً عن سياسة الهوية إلى سياسة المصالح. ومن وجهة نظري، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجنب العديد من النزاعات في القارة.

وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول لمواصلة استكشاف الفرص الاقتصادية، ولا سيما تيسير التجارة والبنية التحتية عبر الحدود، لتعزيز التكامل الإقليمي اللازم لتوطيد السلام والأمن. ففي الجزء الشرقي من أوغندا والجزء الغربي من كينيا تعيش قبائل رعوية متقلبة ظلت تغير على بعضها البعض منذ زمن بعيد. فجلست حكومتا أوغندا وكينيا معاً لتطوير مرافق بنية تحتية عبر الحدود، مثل نقاط الري. ومؤخراً، في أيلول/سبتمبر 2024، كان هناك تجمع لأهالي الأتيكر. وهي القبائل التي تعيش في غرب كينيا وشرق أوغندا وجنوب غرب إثيوبيا وجنوب السودان وتتكلم بلهجات متقاربة. فاجتمعوا ليتكلموا عن التمكين الاقتصادي والسلام والأمن. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تزدهر القوات الديمقراطية المتحالفة، تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على مشاريع البنية التحتية عبر الحدود لتحسين الاتصال وتشجيع النشاط الاقتصادي. وقد بدأنا نرى عوائد السلام التي يدافع عنها الناس بقوة.

وإلى جانب البرامج الاقتصادية المدروسة، هناك حاجة أيضاً إلى النظر إلى الدوافع السياسية. وذلك يستدعي من الدول الأفريقية أن تنتظر في مصداقيتها الديمقراطية حتى لا تعتقد أو تشعر أي مجموعة بأنها مستبعدة أو محرومة من فرصة المشاركة.

لقد عانت مبادرات مكافحة الإرهاب من ضعف الموارد، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأولويات المتنافسة، مثل التنمية والقضاء على الفقر. لذلك ثمة ضرورة لتخصيص تمويل لمكافحة الإرهاب في الميزانيات الوطنية. وهنا يأتي دور هذا المجلس، خاصة فيما يتعلق بالشراكات الدولية، في تخصيص التمويل المخصص لمكافحة الإرهاب والتطرف. إن خطة العمل الاستراتيجية القارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، التي هي في الواقع دليل لتخصيص الموارد التي تعزز التعاون الإقليمي، وتتسق جهود الدول الأعضاء لتعزيز الوعي حول جهود مكافحة الإرهاب في القارة، جديرة بالثناء وينبغي دعمها.

إن من المهم أن نتذكر أن الطبيعة تمقت الفراغ. فيعمل العديد من الإرهابيين في الأماكن التي تكون فيها السلطة المركزية إما غائبة أو لا يعتد بها. لذلك هناك حاجة إلى أن تقوم الدول الأفريقية بتعزيز قدرات الإنفاذ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بناء جيوش قوية ومحترفة ومزودة أيضاً بالأيدولوجية الصحيحة للوحوية الأفريقية واللائطافية والقومية من أجل الدفاع عن سلامة الدولة وهزيمة الإرهاب.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على حقيقة أن مكافحة الإرهاب والتطرف شأن مجتمعي. وهي تدعو جميع الدول والمؤسسات الإقليمية والشركاء الدوليين إلى العمل معاً بشكل متضافر في مكافحة الإرهاب والتطرف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر نائبة الأمين العام ومقدمي الإحاطات على ما قدموه من أفكار.

يظل الإرهاب خطراً عالمياً مستمراً يهدد الأمن ويزعزع استقرار المناطق ويعيق التنمية، بما في ذلك في أفريقيا. وتدرك إندونيسيا، بوصفها بلداً عانى من أعمال إرهابية، أن منع الإرهاب ومكافحته يتطلب نهجاً شاملاً. والأمر الأساسي في ذلك هو الملكية الوطنية واستراتيجية النهج المرن التي تتضمن الوقاية، فضلاً عن السياسات والتشريعات التي تلتزم تماماً بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما أظهرت تجاربنا أيضاً أن معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والإرهاب أمر ضروري. فالنزاعات المطولة وغير المحسومة تخلق حالة من عدم الاستقرار، الأمر الذي يغذي الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للظلم المتجذر أن يخلق ظروفاً يزدهر فيها الإرهاب، بما في ذلك وسط جيل الشباب الواعي اجتماعياً اليوم، والذي تحركه بقوة قيم الإنسانية والعدالة. ولذلك، فإن فهم الصلة بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، يجب أن يظل أولوية.

تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب اتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. فعلى المستوى الوطني، يكتسي تعزيز الحوار والتسامح والاعتدال أهمية بالغة. وتعتقد إندونيسيا أن محور الأمية الرقمية والتوعية والتفكير النقدي أمور مهمة للحماية من الأيدولوجيات الضارة. ويجب أن تعالج التشريعات الوطنية أيضاً جوانب تمويل التطرف العنيف والإرهاب.

ولكي يكون تنفيذ الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية فعالاً، فإنه يتطلب أيضاً بيئة إقليمية مواتية وداعمة. لذلك ينبغي تعزيز الآليات الإقليمية، بما في ذلك من جانب الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم الاتحاد الأفريقي بوصفه محركاً للسلام والاستقرار في المنطقة لتعزيز تعاونه في مجال مكافحة الإرهاب. ونقف على أهبة الاستعداد لدعم المبادرات ذات الصلة، بما في ذلك عملية نواكشوط ومبادرة أكرا.

وقد دعمنا أيضاً على مر السنين البلدان الأفريقية من خلال التدريب وبناء القدرات في مركز جاكارتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون. ونرحب أيضاً بالمبادرات التي يمكن أن تعزز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويعكس ذلك التزام إندونيسيا الثابت بأن تكون شريكاً موثقاً لأفريقيا، في مجالات منها القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإن التعاون البناء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مهم أيضاً. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويبرز هذا التعاون تكامل جهود بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا والآليات الإقليمية.

إن الإرهاب لا يعترف بالحدود. ولذلك لا بد من التعاون على المستوى العالمي. ويجب الاستمرار في تشجيع تبادل المعلومات وأفضل الممارسات لتعزيز تدابير مكافحة الإرهاب، لا سيما فيما بين هيئات إنفاذ القانون. ويتبنى هذه الروح الجماعية، يمكن لأفريقيا أن تضع حلولاً أفضل لمعالجة شواغلها الأمنية المباشرة، الناجمة عن أسباب منها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أخيراً، سيؤدي التنفيذ الفعال لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 إلى تحول أفريقيا لقوة عالمية في المستقبل. وضمان التمثيل الأفريقي العادل في مجلس الأمن بعد إصلاحه أمر بالغ الأهمية لتعزيز صوتها المستحق على الساحة العالمية. وإندونيسيا على استعداد لتعزيز هذه الرؤية - مستقبل يكون فيه الأمن والتنمية المستدامة في متناول الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد قاربت الساعة 13/45، ولا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة.

وبناء على ذلك، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00. وقبل أن أفعل ذلك، أتقدم بخالص الشكر بالنيابة عن جميع الحاضرين للمتترجمين الشفويين، الذين كانوا كرماء للغاية لإتاحتهم مزيداً من الوقت لمناقشتنا، وبالتالي مشاركة أكبر فيها. ونعرب عن خالص امتناننا لهم.

عُلقَت الجلسة الساعة 13/45.